

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (2005-2016)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

حكيم عيان

إعداد الطلبة:

- رابح شويعل
- مروان بوجريدة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ الطاهر جليط
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ حكيم عيان
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ عبد السلام هلال

السنة الجامعية: 2018/2017

سورة الاحقاف

الفهرس

	البسمة
	شكر وتقدير
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
08	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
09	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف
09	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
12	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
15	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
15	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت
17	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن
19	المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف
20	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
21	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي
22	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي
23	المطلب الثالث: العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
27	تمهيد
28	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية
28	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
29	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
30	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
31	المطلب الرابع: سياسات التجارة الخارجية
32	المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية
32	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
37	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية
38	المطلب الثالث: النظريات الحديثة
40	المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية
40	المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية
44	المطلب الثاني: أثر رفع قيمة العملة على التجارة الخارجية
46	المطلب الثالث: أثر رفع وتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
46	المطلب الرابع: العلاقة ما بين تذبذبات سعر الصرف و التجارة الدولية

52	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية
54	تمهيد
55	المبحث الأول: التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية (2005-2016)
55	المطلب الأول: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية (2005-2016)
59	المطلب الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2005-2016)
62	المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لأهم المبادلات التجارية للخارجية للجزائر (2016-2005)
62	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2005-2016)
67	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2005-2016)
72	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو وتأثيره على الاحتياطات
72	المطلب الأول: تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو (2005-2016)
73	المطلب الثاني: تأثير تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الاحتياطات (2016-2005)
76	خلاصة الفصل
78	خاتمة
82	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول والأشكال

أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
34	مثال توضيحي لنظرية آدم سميث	(01-02)
36	نظرية التكاليف النسبية	(02-02)
55	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية (2016-2005)	(01-03)
56	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية بالنسب المئوية (2016-2005)	(02-03)
59	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية (2016-2005)	(03-03)
60	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية بالنسب المئوية (2016-2005)	(04-03)
63	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بالنسب المئوية (2016-2005)	(05-03)
64	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بالنسب المئوية (2016-2005)	(06-03)
66	أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2016	(07-03)
68	التوزيع الجغرافي في الواردات الجزائرية (2016-2005)	(08-03)
69	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائري (2016-2005) بالنسب المئوية	(09-03)
71	أهم الدول الممونة للجزائر (2016-2005)	(10-03)
72	تطور سعر صرف الدول بالنسبة للأورو (2016-2005)	(11-03)
74	تأثير تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الاحتياطات (2016-2005)	(12-03)

ثانيا: قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
57	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية (2016-2005)	(01-03)
61	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية (2016-2005)	(02-03)
64	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2016-2005)	(03-03)
67	أهم زبائن الجزائر سنة 2016.	(04-03)
69	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2016-2005)	(05-03)
71	أهم الدول الممونة للجزائر سنة 2016	(06-03)
73	تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لأورو (2016-2005)	(07-03)
75	تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لأورو وأثره على الاحتياطات (2016-2005)	(08-03)

مقدمة

تعد التجارة الخارجية من أهم دعائم الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، إذ من خلال عملية تبادل السلع والخدمات وتوفيرها في الوقت والمكان المطلوب، تساهم في سد حاجيات المنتجين والمستهلكين، وبما أن أي بلد لا يستطيع إنتاج كل ما يحتاجه من السلع تظهر الحاجة للتجارة الخارجية بين الدول، وهو ما جعل العالم بحكوماته ومنظّماته الدولية يسعى بكل الطرق للتوسع في المبادلات التجارية، وهذا التوجه يبرر من خلال زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية سواء في مجال السلع أو الخدمات خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتحول معظم الدول لاقتصاد السوق مع نهاية الثمانينيات، وزادت حركة التجارة الخارجية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

ومع زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية فقد أصبح من الضروري التعامل بحذر وصرامة مع هذه التحولات، وذلك بتبني سياسة اقتصادية مبنية على أسس سليمة لمواجهة أي صدمة قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية وذلك لكونها تشكل إلى جانب سياسات أخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف على مدى استقرار السعر، إذ يلعب سعر الصرف دورا مهما في الاقتصاد لذلك وجب الاهتمام به بالإضافة إلى كونها وسيلة هامة لتخصيص الموارد الاقتصادية فهي تؤثر في النهاية على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات المصدرة.

لقد شهدت بداية السبعينات من القرن الماضي التخلي عن نظام الصرف الثابت والتحول إلى نظام الصرف المرن الأمر الذي أدى إلى زيادة الشك و عدم اليقين في القيم المستقبلية للعملات الأمر الذي قد يؤثر سلبا على المبادلات التجارية كون أن التغيرات المستمرة في أسعار الصرف ترفع من خطر الصرف وتدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى الحد من تدخلاتها في الأسواق الدولية.

والجزائر ككل الدول النامية تبنت شروط المبادلات الخارجية بانتهاجها نظام التوجه المركزي للاقتصاد الوطني مع انطلاق مخططات التنمية لسنة 1967، حيث قامت بتكوين قاعدة صناعية مهمة لم تتمكن استغلالها وفقا لطبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي وقواعده وإلى الظروف الاجتماعية والثقافية التي تميز بها المجتمع الجزائري في ما بعد الاستقلال السياسي للبلاد، هذا رغم أن الجزائر تتميز بوجود مصادر تمويل التنمية في شكل ثروات باطنية ومصادر طاقوية، ولعدم استغلالها في تطوير قطاعات خارج المحروقات بكل جد لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي أدى هذا إلى تراكم أسباب الأزمة الاقتصادية فيها، وهذا ما حصل سنة 1986 أين شهدت الجزائر تزواج أزمتين ذات منشأة خارجي والمتمثلتين في التدهور الرهيب لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الصعبة بالإضافة إلى تدنّبات قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف، وهذا ما فرض على الجزائر التقرب من مؤسسات النقد الدولية والذي نتج عنه إحداث مجموعة من التعديلات والإصلاحات والتي مست العديد من القطاعات والأنظمة الاقتصادية حيث نتج عنها تخفيضات محسوسة لقيمة الدينار الجزائري.

إن لتقلبات أسعار الصرف انعكاسات على مختل القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه يؤثر وبشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية الذي من أبرز سماته في الجزائر الأحادية في التصدير كون ما يفوق 97% من صادراته محروقات، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي في حين تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها مما زاد من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني حيث أن حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي (خاصة بعد توطيد العلاقات بينهما من خلال الإمضاء على عدة اتفاقيات شراكة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005) وهذه الواردات تكون مسعرة بالأورو. إن هذا الأمر يطرح مشاكل بالنسبة للاقتصاد الجزائري إذ أن إيرادات التصدير تكون مسعرة بعملة نفقات الاستيراد تكون بعملة مختلفة، فأى انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الأورو سيؤدي حتما إلى

خسارة من الجانبين في التسوية، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية لعائداتها أمام ارتفاع فاتورة الواردات وهو ما انعكس سلباً على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1- إشكالية الدراسة

هل تؤثر تذبذبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر؟ وما هو مدى هذا التأثير؟

2- الأسئلة الفرعية

وحتى تتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف؟
- ما هي أهم العوامل التي تؤثر في تغيير سعر الصرف؟
- هل هناك علاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والتجارة الخارجية الجزائرية؟

3- فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- المقصود بسعر الصرف هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.
- تقلبات سعر الصرف ناتجة عن التفاوت في الطلب والعرض على العملات المختلفة والذي يعكس التبادلات التجارية ما بين الدول.
- تدهور سعر صرف الدولار أمام الأورو يؤثر سلباً على عائدات الصادرات الجزائرية وبالتالي على التجارة الخارجية.

4- أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع جملة من الدوافع يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية

- الرغبة الشخصية للبحث في مجال سعر الصرف خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.
- كون هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا.

ب- أسباب موضوعية

- الاهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والتجارة الخارجية.
- ارتباط الموضوع بالحالة الراهنة للجزائر وهذا في ظل تدهور أسعار البترول، حيث تتبع الجزائر سياسة التقشف وترشيد النفقات بغرض تقليل الخسائر الناتجة عن الفرق في سعر صرف العملات (الدولار والأورو) والتقليل من الواردات.
- يعتبر من المواضيع التي تستقطب اهتمام العديد من المختصين والباحثين في قطاع التجارة الخارجية وسعر الصرف.

5- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إعطاء إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف وكذلك مفهوم التجارة الخارجية.
- تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.
- دراسة تحليلية للعلاقة الموجودة بين سعر الصرف وتطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر.
- توضيح أثر تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على احتياطات الصرف.

6- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- الاتجاه المتزايد على المستوى العالمي بصفة عامة أدى إلى تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف، وبما أن كل منها يتأثر بالآخر فإن التعرف على العلاقة بينهما في إطارها النظري ومحاولة التحكم فيها على المستوى العملي، يمكن من التنسيق بين سياسة تحرير التجارة الخارجية وسياسة تحرير سعر الصرف، بما يسمح بتنمية الصادرات والتحكم في الواردات.
- كما أن سعر الصرف ليس مجرد نسبة أو علاقة بين عملتين، بل هو مجرد أداة اقتصادية ذات تأثير كبير على الاستثمار، الإنتاج، الاستيراد والتصدير، السياسة النقدية لكل دولة مما يجعل من أي تغييرات تحدث فيه ذات أثر كبير على الاقتصاد الوطني بأبعاده الكلية والجزئية.
- كما يعتبر سعر الصرف والتجارة الخارجية من أدوات الربط بين الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات في العالم، مما يجعل منهما عنصران حيويان لأية دولة.

7- المنهج المتبع

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على بعض المناهج تتمثل فيما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من أجل عرض سعر الصرف وتطورات التجارة الخارجية، وتحليل وتفسير العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.
- **المنهج التاريخي:** وذلك بتتبع تطور هيكل التجارة الخارجية، وتتبع تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو وتأثيره على الاحتياطات.

8- تقسيمات الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ما يلي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى معظم المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف والأنظمة الفاعلة وأهم العوامل المؤثرة فيه، ومختلف العمليات والمعاملات التي تتم على مستوى سوق الصرف.
- **الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية وذلك من ناحية نظرية، من خلال إعطاء نظرة عامة حول التجارة الخارجية وأهم النظريات التي قامت بتفسيرها من نظريات كلاسيكية، نيوكلاسيكية وحديثة، ثم تحليل كيفية تأثير قرارات سعر الصرف التي تكون إما برفع العملة أو بتخفيضها.
- **الفصل الثالث:** في هذا الفصل سيتم التطرق لتطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016) من خلال الجداول والإحصاءات التي تشتمل على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية فيما يتعلق بجميع القطاعات الاقتصادية، وكذا تحديد أهم الأقاليم الجغرافية التي تتوزع فيها الصادرات والواردات الجزائرية، كما تطرقنا فيه إلى تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو وتأثيره على الاحتياطات.

9- حدود الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية وقد حددت في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة (2005-2016) ولقد اخترنا هذه الفترة بهدف التطلع ومعرفة سياسات الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كونه يتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي للسوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.

10- الدراسات السابقة



بالإضافة إلى مختلف الدراسات الموثقة، تم الإطلاع على عدة دراسات جامعية تناولت موضوعنا أو جانب من جوانبه ومن بينها نذكر ما يلي:

- عبد المومن قواوسي: "أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد التنمية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، (2011-2012).
- هدفت الدراسة إلى تحديد آثار تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر، وتوصلت إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة، وهي صناعة النفط والغاز الطبيعي وأصبح الاقتصاد الوطني رهينا للإيرادات النفطية.
- سلمى دوحة: "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014-2015).
- توضح هذه الدراسة محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على التوازن في الميزان التجاري وكذلك البحث في الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري. ومن بين النتائج المتوصل إليها هو أن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بعدما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته والانتقال إلى نظام أكثر مرونة، وأن اعتماد اقتصاد الجزائر بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبتروول.

11- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات والعراقيل التي صادفت إعدادنا لهذه الدراسة هي تضارب بعض الإحصاءات التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى وكذا من حيث الوحدة.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
- ❖ المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
- ❖ المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

خلاصة

تمهيد:

باعتبار النقود أداة التداول تحظى بالقبول العام من جميع أصناف المجتمع، وتستخدم كوسيلة للتبادل وبما أننا في عصر الانفتاح الاقتصادي و العولمة والذي يتطلب بناء علاقات ومعاملات اقتصادية مع العالم الخارجي وأن التبادل مع العالم الخارجي يستوجب نوع من التبادل بين عملتين لدولتين مختلفتين، وهذا التبادل يسمى مبادلات الصرف والذي تحدد فيها أسعار صرف العملات.

وفي هذا الإطار تعتبر دراسة ماهية الصرف وكيفية تحديد أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيها وأثارها الاقتصادية والمالية من القضايا الأساسية التي تناولتها النظريات النقدية وعلى هذا الأساس كان تقسيم الفصل على هذا الشكل:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والأنشطة التجارية بين مختلف الدول التي تتعامل كل واحدة منها بعملة نقدية مختلفة إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يعتبر مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد، إذ يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية وعليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

أولاً: تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي بما تساويه من عدد أو أجزاء من العملة المحلية أو من عدد أو أجزاء من العملات الأجنبية الأخرى.¹ ويعرف أيضاً على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.²

كما يعرف أيضاً على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.³ مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية أي السعر الذي يؤدي إلى تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو تحويل عملة محلية إلى عملة أجنبية.⁴

ثانياً: أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية الصرف في كونه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي أي الربط بين اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.⁵

¹ اسماعيل ابراهيم الطارد، إدارة العمليات الأجنبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 47

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96

³ ياسر المومن وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 48

⁴ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 57

⁵ سمير فخري نعيمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص

كما أن لسعر الصرف تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني وعلى حجم التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) وكذلك على موقف ميزان المدفوعات.¹

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها فيما يلي:²

أولاً: وظيفة قياسية

يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية وبالتالي يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانياً: وظيفة تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي سعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

ثالثاً: وظيفة توزيعية

إن يقوم سعر الصرف بممارسة وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، و ذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم. مثلاً: في حالة ارتفاع قيمة صرف الدولار الأمريكي اتجاه الين الياباني و بافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فتجبر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على إستيراداتها من أجل توازن نسبة الارتفاع في قيمة الدولار اتجاه الين الياباني، مما يؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية اتجاه الين الياباني و بالتالي فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود في رصيد البنوك المركزية في بلدان العالم.

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف العديد من الأنواع يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- سعر الصرف الاسمي:

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجد داوي للنش، عمان، 1999، ص 147

² نفس المرجع، ص ص 149-150

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.¹

2- سعر الصرف الحقيقي:

يمثل السعر النسبي بين بلدين، حيث يبين النسبة التي يمكن من وفقها استبدال سلع بلد ما مقابل سلع بلد آخر، فهو يقيس القدرة على المنافسة فكما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة، أي أنه يعكس الفرق بين القوة الشرائية بين البلدين المحلي والأجنبي.²

كما يعرف على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يعمل على ترشيد اتخاذ القرار بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين،³ فمثلا إذا ارتفعت مداخيل الصادرات لدولة ما تزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل، فهذا لا يؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد كون الارتفاع الحاصل في العوائد التصديرية لم ينعكس إيجابا على أرباح المصدرين حتى وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة كبيرة، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:⁴

$$TCR = TCN \cdot P^* / P$$

حيث أن:

TCR: سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

P : مستوى الأسعار في البلد المحلي

P*: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي

TCN: سعر الصرف الاسمي

فكما ارتفع سعر الصرف الحقيقي زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي لأن سعر الصرف الحقيقي مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي والبلد المحلي، وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد المحلي وأهم المتعاملين التجاريين فهي إذن

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2002، ص 103

² Gregory Mamkiw, **macro économie**, 3^édition, debececk université, Belgique, 2003, p 155

³ نفس المرجع، ص 104.

⁴ علي لزعر، آيت يحي سميير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة،

الجزائر 2012، ص 50.

تعبّر عن القدرة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس التي تسمح بقياس تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.¹

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.²

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

لنفترض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنًا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطًا على الميزان التجاري للدولة.³

5- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة مع السلع المتداولة في السوق الحرة وفي وجود المنافسة التامة،

¹ عبد الحسين خليل، عبد الحسن العالي، سعر الصرف وإدارته، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 28.

² عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظرية وتطبيقات -، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 32.

³ لحو موسى بخاري، سياسة الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حينا المصرية، 2010، ص 120.

ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، ومن هذا التعريف يمكن القول أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتلاءم مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن.¹

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر صرف عملة لدولة ما، منها ما هو أساسي وما هو فني وتتمثل فيما يلي:

1-العوامل الفنية:

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر صرف العملة في سوق العملة الأجنبية ما يلي:²

أ- **ظروف السوق:** إن السوق يتأثر بالأحداث ونقل الأخبار والتقارير والمعلومات المتداولة مما يؤثر بدوره على أسعار العملات، فقد يكون شديد الحساسية والتأثر لوضع ما في وقت ما، ويكون العكس من ذلك لنفس الوضع في وقت آخر، فالتقارير والتصريحات والإشاعات تؤثر على الأسعار ولكن بدرجات مختلفة معتمدة في ذلك على درجة قوة تجاوبها أحيانا ودرجة ضعفها أحيانا أخرى، كما تختلف آراء ووجهات نظر المتعاملين حول نفس المعلومة، فكل متعامل يحلل المعلومات من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة مختلفة.

ب- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** تلعب مهارة وخبرة ومعرفة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية بأحوال السوق دورا كبيرا بتحديد اتجاه أسعار العملات، وعلى ضوء دقة هذا الاتجاه يقوم باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار، وبالتالي تتأثر هذه الأخيرة بخبرة ومهارة هؤلاء المتعاملين، وتتأثر أيضا بسياسة المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم من العملات الأجنبية، فسياساتهم بخصوص حجم هذه الأوضاع ومبالغها والأوقات المسموح لهم للاحتفاظ تؤثر على أسعار العملات، بالإضافة إلى أن تغير في هذه السياسات سيؤدي إلى تغير في الأسعار.

ت- **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** يتحدد سعر صرف العملة نتيجة قوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.³

ث- **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التوزيع في العمليات:** تتناسب مدة الحاجة للعملة مع السعر بشكل عكسي وذلك لأنه يصعب الحصول على العملة بأفضل سعر إذا ما كان هناك حاجة ملحة لها، فلو تساوت

¹ سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة

دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 12

² توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008

ص 48

³ موسي سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 48

مجموعة أوامر الشراء مع أوامر البيع فإن سعر العملة يميل للجهة التي تستطيع أن تجد ظروف أفضل لإتمام عملياتها، كما أن التوزيع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الاستمرار في الأساليب الموجودة كلها أمور تؤثر على العملات.

ج- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق غير سوق العملات: أية تغيرات تطرأ في الأسواق المالية وغيرها تؤثر على أسعار العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي سيؤدي إلى المزيد من الطلب على هذه العملات للاستثمار في أدوات تلك الأسواق مما يؤدي إلى زيادة سعرها والعكس صحيح في حالة الانخفاض.¹

2- العوامل الأساسية: تؤثر هذه العوامل على زيادة ونقصان عرض وطلب العملات الأجنبية وبالتالي على أسعارها حيث أن ميزان المدفوعات يقيس التغيرات في التدفقات للعملات الأجنبية هذه العوامل يمكن تقسيمها إلى قسمين.

أ- العوامل المؤثرة في العرض والطلب على العملات الأجنبية

- **الاستيراد والتصدير:** ندما يتم تصدير سلع إلى أسواق خارجية يتم استلام قيمة هذه الصادرات إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية، فإذا كان بالعملة الأجنبية وهي الأكثر استخداماً خاصة في الدول النامية سيقوم المصدر ببيع هذه العملة الأجنبية التي استلمها عن قيمة صادراته من السلع مقابل عملة وطنية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة سعرها، أما في الحالة الأخرى أي أن المصدر يستلم قيمة الصادرات بعملته الوطنية، وحتى يتمكن المستورد من الحصول على العملة الوطنية للمصدر لابد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعرها والعكس صحيح في حالة الاستيراد ويظهر ذلك في بنود ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، أي أنه كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد أدى ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملة الأجنبية.

- **النفقات السياسية:** تعتبر هذه النفقات إحدى بنود ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الجارية، فننفقات السياح الأجانب في بلد ما تكون عادة بالعملة الوطنية لتلك البلاد وحصولهم على تلك العملة الوطنية من خلال بيع عملة أجنبية وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مع زيادة السياح الأجانب مما يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية في أسواق العملات الأجنبية والعكس يحدث عندما تكون نفقات سياحية من قبل

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص 78

مواطني بلد ما ينفقونها في بلد آخر، فعليهم شراء عملة تلك البلاد التي يزورونها بعملتهم الوطنية فيؤدي إلى زيادة عرض عملتهم والنتيجة انخفاض سعرها.

- **تصدير واستيراد خدمات أخرى:** كما هو الحال تصدير سلع بلد ما إلى بلدان أخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد المصدر، فإن نفس النتائج تحصل في حال تصدير الخدمات حيث يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي رفع سعرها، ما ينطبق على استيراد السلع ينطبق أيضا على استيراد الخدمات، أي أنها تؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعرها.¹

- **أرباح الاستثمارات:** عندما تتحقق أرباح في الخارج لأفراد يقيمون في بلد ما أو يرغب هؤلاء الأفراد بإدخال هذه الأرباح إلى بلدانهم، فإنه يتعين عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية ويحدث العكس عندما تتحقق أرباح لغير المقيمين في بلد ما ويرغبون في إخراجها فهذا يؤدي إلى زيادة العرض للعملة الوطنية وينخفض سعرها في الأسواق.²

- **الحوالات دون مقابل:** وتشمل الحوالات التي ترد إلى البلد من مواطنيه الذين يعملون في الخارج أو المغتربين أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابهة.

- **المساعدات الخارجية:** وتشمل المساعدات التي تصل إلى البلد من الخارج دون مقابل من المؤسسات الدولية والأفراد، بينما الحكومية تتمثل في المساعدات التي تدفعها الحكومة الأجنبية لحكومة أخرى ومثل هذه المساعدات تصل إلى الدولة بالعملة الأجنبية، وعند تحويلها إلى العملة الوطنية يزيد الطلب عليها وبالتالي رفع سعرها ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات من بلد معين إلى البلدان الأخرى.

- **القروض الدولية:** وهي الأموال التي تنتقل من بلد لآخر كالقروض الحكومية أو الدولية أو القروض التي تمنحها البنوك لمواطني بلد آخر، في حال منح القروض يزيد الطلب على عملة البلد الذي استقبل قيمة القرض وزيادة عرض عملة البلد المانحة للقرض وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر العملة الوطنية للبلد المقترض وانخفاض سعر العملة الوطنية للبلد المقرض، ويحدث العكس عند تسديد القروض، لأن تسديدها سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد المقرض وزيادة عملة البلد المقرض.

- **التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية:** هي انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر لتصبح موجودات في البلد الأجنبي ذات العائد، وهذا الانتقال يتوقف على حجم الطلب على رؤوس الأموال. وتتمثل التحويلات الرأسمالية في نوعين رئيسيين هما:

¹ نفس المرجع السابق، ص 80

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والتوزيع، الاسكندرية، 1990، ص 38

✓ انتقال الأموال من بلد إلى آخر لتحول في البلد المستقبل لها إلى أصول عينية على شكل استثمارات أو مصانع أو غيرها من المشاريع المنتجة.

✓ تحويل الأموال من بلد إلى آخر، لتحول إلى أصول مالية في البلد المستقبل لها على عكس سندات وودائع لآجل والأسهم وغيرها من الموجودات المالية.

أ- السياسات الاقتصادية للدولة:

- عرض النقد: يمكن القول أن الزيادة الحادة في عرض النقود لعملة ما تؤدي إلى انخفاض قيمتها.¹

- سعر الفائدة: إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل والعكس صحيح في حالة الانخفاض.²

- التضخم والكساد: إن التضخم يؤثر على سعر الصرف و يظهر هذا التأثير من خلال ارتفاع الأسعار في الدولة، والذي يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود مع بقاء الأسعار ثابتة في الدول الأخرى يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة الدولة، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار السلع في دولة معينة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة.³

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية تهدف إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ترتكز أساساً على أنظمة صرف مختلفة، ونقصد بنظام الصرف مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت

أولاً: سعر الصرف الثابت

يعني هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابتاً، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة، سواء كان هذا الأساس ذهب أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى ذهب أو سلة عملات رئيسية أو مادة أولية⁴، وعليه تلتزم الدول بموجب هذا النظام بتحديد قيمة العملة الوطنية أو المحلية وعدم تغييرها وذلك نسبة إلى الذهب حيث أن الأخذ بقاعدة الذهب يستلزم ثبات أسعار الصرف وعدم تغييرها وذلك إذا توفرت الشروط التالية:⁵

¹ توفيق عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² نفس المرجع، ص 93.

³ نفس المرجع، ص 96.

⁴ محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، دار النهضة، مصر، 2005، ص 8.

⁵ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 380-381.

✓ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

✓ ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد أو شرط.

✓ حرية تصدير الذهب أو استيراده.

ثانياً: أنواع أنظمة سعر الصرف الثابتة

يأخذ نظام الصرف الثابت عدة أنواع كما يلي:

1- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة

تحدد هذه الآلية سعر الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل وثبات الأسعار يكون عبر الزمن اتجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لأحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي بالعملة وتتميز بالقوة والاستقرار ولقد شكلت العملات المرتبطة بعملة واحدة سنة 1996:

أ- 20 عملة مرتبطة بالدولار.¹

ب- 14 عملة مرتبطة بالفرنك الفرنسي.²

2- أنظمة سعر الصرف الثابتة المرتبطة بسلة عملات

عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) أو سلة عملات تتضمن عملات عالمية رئيسية تعكس أوزانها في السلة أهميته في التبادل التجاري الخارجي لذلك البلد وقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة عملات من غير (SDR) في سنة 1996.³

3- أنظمة أسعار الصرف الثابتة المرنة:

في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف، في الكثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بربط سلتها بعملة أخرى مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبياً شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها، كما يمكن القول أن العملات المربوطة بالعملات الأخرى المعومة تعتبر مزيجاً من خصائص الإثنين معاً.⁴

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 200.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 115.

³ نفس المرجع، ص 215

⁴ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2003، ص 106

ثالثاً: تقييم أسعار الصرف الثابتة

و نلخصها في مزايا و عيوب كما يلي:

1- مزايا نظام سعر الصرف الثابت: أن هناك مجموعة من المزايا التي يتسم بها نظام سعر الصرف الثابت ويمكن تلخيصها كما يلي:¹

- ✓ تشجع أسعار الصرف الثابتة التجارة الدولية وتوفر لها البيئة المثلى كما تضمن الانسيابية في تحققها.
- ✓ إن الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.
- ✓ إن استقرارية أسعار الصرف تعطي الأسس الواقعية المؤكدة للتوقعات.
- ✓ يقلل المخاطر من المضاربة بالعملة الدولية.

2- عيوب نظام سعر الصرف الثابت: يمكن إجمال أهم العيوب على النحو الآتي:²

- ✓ إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصدقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة وهذا ما يؤدي إلى نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات للعملة الأجنبية.
- ✓ ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الادعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق.
- ✓ عدم فعالية السياسة النقدية لأن الهدف الأول للسلطات هو الحفاظ على ثبات سعر الصرف، الإبقاء على سعر الصرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل في أسواق سعر الصرف وبهذا السعر يتطلب حجم كافي من احتياطات العملة الأجنبية.
- ✓ الانسياق وراء السياسة النقدية للدول الأخرى قد لا يكون بالضرورة دوماً مفيداً.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن

تتبنى العديد من الدول نظام سعر الصرف المرن بدلاً من نظام الصرف الثابت لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرف حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد. يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تقويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية النقدية عبأ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات ومنتجات أسعار الفائدة³، وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل

¹ عبد الحسن جليل، عبد الحسن العالي، مرجع سبق ذكره، ص 90

² رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي و آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص ص 93-94

³ نوري موسى شقيري و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 165

تحقيق سعر صرف توازني وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، حيث يتحدد سعر الصرف على المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المطلوبة.

ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أنه في الواقع نجد غير ذلك، فمن غير المعقول أن تضع الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، فسعر الصرف يعتبر من أهم المؤشرات التي ينعكس تغيير ارتفاعها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي، إذ تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياستها النقدية وفقا لما تراه مناسباً تقادياً لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف وهذا كما يلي:¹

1- التعويم النظيف: في ظل نظام التعويم النظيف للعملة تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقواعد العرض والطلب في السوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات العارضة أو المؤقتة.

2- التعويم الغير نظيف: يتميز التعويم الغير نظيف للعملة بتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بقصد التأثير على عملتها لتحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تتدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب عليه، وبإمكانها الدخول كمشترياً لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها للحد من خروج رؤوس الأموال حتى ولو كان ميزان المدفوعات قد حقق فائض.

ولنظام سعر الصرف المرن مزايا وعيوب يمكن ذكرها كما يلي:²

1- مزايا نظام سعر الصرف المرن: تتمثل فيما يلي:

- ✓ الاستئصال الذاتي للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك، إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف أي عن طريق آلية السوق.
- ✓ تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظرياً يمكن القول أنه لا حاجة نهائياً إليها، وبذلك يمكن استخدام هذه الاحتياطات بفاعلية في ميادين أخرى.

¹ سامي عفيفي حاتم، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص ص 190-191

² عبد الحسن جليل، عبد الحسن العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

✓ إتاحة نوع من الاستقرار على مستوى الصرف حيث يكون سعر تعادل العملة معروف بشكل مسبق لارتباطه بعملة أو جملة من العملات.

✓ تشجيع التطور المنتظم للتجارة الخارجية و تجنبها الصدمات الناتجة عن أزمات العملة الدولية.

2- عيوب نظام سعر الصرف المرن: تتمثل في ما يلي:

✓ يؤخذ على سعر الصرف المرن بأنه يزيد اللايقين في التجارة، وهذا لا يعد عائقاً للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم و حمايتهم من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية، حيث أنهم يعرفون بذكائهم و خبرتهم اتجاه أسعار الصرف.

✓ يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل ويمكن الرد على هذا بأن المستثمرين لا يمكن أن يضبطوا استثماراتهم، لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات في الأكثر من ثبات السعر وبقاءه على حاله دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها ولذلك فإن سعر الصرف المرن لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل.

✓ يمكن أن يساعد على استخدام السياسة النقدية باستقلالية فمثلا عدم قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

أولاً: تعريفه ومميزاته

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما يعود إلى قواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها على التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لا بد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد.

ويتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي:¹

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

✓ تقييد حرية تصدير واستيراد الصرف الأجنبي

✓ تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية وإخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة.

ثانياً: أهداف نظام الرقابة على الصرف

يهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

✓ حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد (المتعاملين) بالتعامل بها من خلال

تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلاً من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.

✓ علاج الخلل في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه من خلال التحكم في بيع وشراء العملات

الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.

✓ حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منح استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد

الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي.

✓ توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية

مستدامة.

✓ الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية

وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.

✓ تنمية الاحتياجات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعملات قابلة للتحويل.

لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما يسببه من الصعوبات وعراقيل نتيجة تحايل

المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة لفاتورة الواردات بأعلى من قيمتها، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل

تهريب الأموال والحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبدون فائدة في

السوق الموازية.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.

لتسوية المعاملات الاقتصادية المختلفة، ولتحديد سعر الصرف لكل عملة لا بد من وجود سوق يوفر هذه

الخدمة في أي وقت، ويضمن سيرورة هذه المعاملات وهو ما يعرف باسم " سوق الصرف الأجنبي".

¹ شقيري موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي.

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي.

التعريف الأول: سوق الصرف هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات من أجل القيام بمختلف المعاملات الاقتصادية و التجارية. أي بيع و شراء العملات الأجنبية.¹

التعريف الثاني: إن سوق الصرف الأجنبي يعد احد المكونات سوق النقد الدولية، التي تشمل مختلف الأسواق الوطنية من حيث الودائع المصرفية و الأوراق المالية في السوق النقدية، مثل أدونات الخزينة و الأوراق التجارية، وتتضمن التعامل في الأوراق المالية وودائع تحت الطلب محلية و أجنبية.²

التعريف الثالث: هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات، و من خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.³

ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي.

يتميز سوق الصرف الأجنبي بعدة خصائص أهمها:⁴

- ميزة التجارة في سوق الصرف الأجنبي، و إيجابياته الأولى هي استمرار التعامل مدة 24 ساعة في اليوم، هذا ما يفسح المجال أمام كل متعامل أن يخصص جزءاً من وقته و بحسب ما تسمح ظروفه لذلك في حين نرى البعض يتفرغون لهذا العمل، و ترى البعض الآخر يمتنونه كمهنة إضافية يحسّنون دخلهم بواسطته، و هم يستطيعون أن يخصصوا لذلك عدة ساعات في فترة ما بعد الظهر أو المساء.

- في سوق الصرف الأجنبي تتوفر في كل لحظة ظروف المتاجرة بصرف النظر عن وضع الاقتصاد عامة، هذا الوضع الذي يفرض على سوق الأسهم فترة تراجع قد تدوم طويلاً يستحيل فيها العمل، و في سوق العملات بإمكان المتعامل أن يبيع في سوق متراجع، و أن يشتري في سوق مرتفع و هذا ما يوفر له إمكانية الربح في الحالتين.

- في سوق الصرف الأجنبي يمكنك الحصول على فترة تعامل وهمية مجانية تتدرب فيها على سير العمل بينما يتعذر ذلك في سوق الأسهم، كما يمكنك الحصول على أخبار السوق بشكل دوري و متواصل و

على الرسم البياني أيضاً

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص:178.

² توماس ماير و آخرون، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 65

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 109

⁴ جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر، الأردن، 2014، ص 147-148

- في سوق الصرف الأجنبي بإمكانك تجربة العديد من شركات الوساطة في السوق بفتح حساب مصغر تجريبي أو وهمي، و هو يوفر لك فترة تدريب بخطر محدود، لأن خسارتك لنقطة واحدة في هذا الحساب تساوي في الحالة القصوى خسارة دولار واحد، و هذا متعذر في الأسواق الأخرى.

ثالثاً: وظائف سوق الصرف

إن أداء النقد لوظائفه في إطار النشاط الاقتصادي ينحسر في حدود دولته و يعجز عن أدائها في الدول الأخرى، و لكن الأداة التي تمكن مختلف العملات من أداء وظائفها خارج حدودها الوطنية هي سوق الصرف الأجنبي، و عليه فإن هذا السوق يقوم بالوظائف التالية:¹

- ✓ **تسوية المدفوعات الدولية:** من بين أهم الوظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي هي انه يسمح بنقل القوة الشرائية لعملة من دولة إلى دولة أخرى، وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة و غير المنظورة و الرأسمالية الطويلة و القصيرة الأجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه، ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان مثل الحوالات المصرفية وغيرها، وأياً كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإنّ الدولة ستقيم مقاصة بين مختلف العملات التي تقوم بها، وليس كلّ عملة على حدا، و غالباً ما تكون عملية المقاصة متعدّدة الأطراف.
- ✓ **الصرف و الائتمان:** إنّ سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك، فهي تقدم قروضها للمورد و للمستورد إلّأن تتم عملية البيع والشراء، فضلاً عن تمويلها لحركات رؤوس المال الطويل والقصير الأجل.
- ✓ **تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة:** يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض و الطلب، وتكوين نقطة التوازن.

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي.

يوجد نوعان من أسواق الصرف الأجنبي هما السوق الآني و السوق الآجلة، يمكن شرحهما فيما يلي:²

1- سوق الصرف الآني:

إن العملية التي تتم طبقاً للسعر الآني تتضمن دفع و استلام الصرف الأجنبي خلال يوم واحد أو يومين بعد عقد المعاملة، وتعدّ العمليات الآنية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف و تستحوذ على الاهتمام الأكبر، لان تحركاتها مستمرة فضلاً عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات، و عادةً ما يتم التسليم للعملات

¹ عبد الحسن جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38 .

² عبد الحسن خليل، عبد الحسن العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

المباعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية، وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي، وهناك حالات يتم فيها التسليم في نفس اليوم، وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة، وان كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآنية و الآجلة، وتستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية وكذلك جهاز الائتمان الدولي.

2- سوق الصرف الآجلة:

وهو السوق الذي يتم فيه بيع و شراء عملات محدّدة على أن يتم التسليم في استحقاقات محدّدة مستقبلا (البيع، الشراء الأجل) و استحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية و هي لمدة شهر، شهرين، ثلاث أشهر و سنة، العمليات التي تقل على ستة أشهر هي أكثر تداولاً و سوقها دائماً نشطة و عميقة.

المطلب الثالث: عمليات سوق الصرف الأجنبي.

توجد عدة عمليات تتم في أسواق الصرف أهمها:¹

أ- **التحكيم أو المراجعة:** ويقصد بها شراء العملات في سوق صرف ما تكون فيه منخفضة السعر وبيعها في سوق صرف آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، إذ أن استمرار هذه العملية نتيجة الفوارق الموجودة في سعر العملة الواحدة في نفس الوقت بين سوقين مختلفين يدفع مع توالي عملية التحكيم إلى تطابق سعر العملة بين السوقين بحكم أن عملية الشراء تدفع لارتفاع السعر في السوق الأولى من جهة وعملية البيع تدفع لانخفاض السعر في السوق الثاني من جهة أخرى حتى يتطابق السعران الخاصان بالعملة الواحدة بين كلا السوقين.

ب- **المضاربة:** ويقصد بها أن يتعاقد متعامل ما على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءً على توقعات معينة وبالتالي فإنه من الممكن و المحتمل أن يتعرض المضاربون إلى الخسارة الناشئة عن الفرق بين سعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين إذا لم تصدق التوقعات التي بني على أساسها دخول المتعامل للسوق، وبعبارة أخرى إذا توقع المتعاملين في سوق الصرف أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل، في هذه الحالة سيتجه هؤلاء المتعاملون لشراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع وبالعكس أي إذا توقع بعض المتعاملين في سوق النقد

¹ دومنيك سالفادور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي الصدر و عبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 167، 168.

الأجنبي أن سعر إحدى العملات ينخفض في المستقبل فإنهم يلجئون إلى بيع هذه العملة وشراؤها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين.

ج- **التغطية:** يقصد بها عقد اتفاق إلزامي بشراء أو بيع عملة أجنبية في تاريخ مستقبلي وفق سعر متفق عليه، على أن يكون التسليم والإسلام مستقبلا وتتم عملية التغطية لتجنب خطر سعر الصرف الذي يسبب بتغيراته خسائر محتملة للمتعاملين سواء في المعاملات التجارية أو المالية.

خلاصة الفصل

تعمل أسعار الصرف على توسيع الأسواق الدولية باعتبارها وسيلة ربط فاعلة بين اقتصاديات مختلف الدول، فسعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات حيث يعتبر أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف، هذا الأخير و بمختلف آلياته و باختلاف المتعاملين فيه له فعالية كبيرة في زيادة حجم صادرات و واردات الدول. و نظرا لتعدد أنظمة سعر الصرف ظهرت عدة جهود و مقاربات حاولت تفسير ظاهرة الصرف و تحديدها، لكن هذه الجهود تخللها اختلاف و جدل بين الاقتصاديين نظرا لطبيعة الظاهرة المتغيرة.

الفصل الثاني الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية
- ❖ المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية
- ❖ المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية

خلاصة

تمهيد:

تعتمد كل الدول في عالمنا المعاصر على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجياتها من السلع و الخدمات, هذه الحقيقة تميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور طويلة، والحقيقة التي تؤكد التجارة الخارجية هو أن الدول لا تستطيع العيش بمعزل عن غيرها ولو ابتغت بهذا الانعزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن وهذا ما يبرر دور و أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لدول العالم وبناء على ما سبق ذكره كان تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في احتلال مكان متميز في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر، وأصبحت يعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وبتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها، ثم تفسير العلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

أولاً: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.¹

وتعرف على أنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات.²

وتعرف أيضا على أنها تبادل تجاري يتم بين الدولة ودول العالم الأخرى.³

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل الخارجي، سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات.⁴

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، لأنه يعكس الإمكانيات الاقتصادية للدولة، في تحقيق مكتسبات التنمية الاقتصادية، وتتمثل أهمية التجارة فيما يلي:

1- تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات، مما لو لم يكن هناك تجارة خارجية، وذلك من خلال الحصول على سلع و خدمات يصعب إنتاجها محليا.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

² حسام علي داوود وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص13.

³ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص09.

⁴ محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص89.

- 2- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- 3- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية و الإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- 4- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع و خدمات بكلفة أقل من إنتاجها محليا.
- 5- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.¹
- 6- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- 7- زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام.²

ثالثا: فوائد التجارة الخارجية

- 1- زيادة الرفاهية الاقتصادية: نتيجة حصول السكان على إشباع أكثر لحاجاتهم من خلال استهلاك السلع المستوردة، كذلك الحصول على هذه السلع بسعر أقل مما يمكن أن تكون عليه إذا ما أنتجت محليا إذا كان بالإمكان إنتاجها.
- 2- الاستغلال الأمثل للموارد: إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة بطريقة أقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سلع معينة تتخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى الأمر الذي يعكس الاستغلال الأمثل للموارد بسبب وفورات الحجم الكبير و الخبرة.³

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن احتمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:⁴

- 1- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول في العالم، ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة عالية.

¹ حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص17-18.

² يوسف سعادي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، ط1، الجزائر، 2010، ص13.

³ نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص11.

⁴ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص17-18.

2- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير Economies of scale.

وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى، تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

4- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة، فيجب أن تخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

5- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن الأردني يفضل المنتجات الأجنبية أكثر لو توفر البديل الأردني منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة و اتجاه التجارة الخارجية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- مستوى التنمية الاقتصادية

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي في دولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تعقيدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسته التجارية الخارجية.

2- أوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا استهلاكها من ناحية أخرى¹

3- حجم الدولة

ويؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية و توفير مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يساهم في تفسير قيام التجارة بين الدول، خاصة بين الدول الصناعية.

¹ عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، لبنان، 2008، ص14.

4- العامل السياسي

وهو يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوحة أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

5- تغير الميزة النسبية

حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منهما أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.¹

6- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول

تركز مصادر الثروة في بعض الدول يؤدي إلى تركيز شديد يشجع التجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تخصيص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.²

المطلب الرابع: سياسات التجارة الخارجية

تقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين إلى نوعين رئيسيين وهما:

- سياسة حرية التجارة.

- سياسة حماية (تقييد) التجارة.

أولاً: سياسة حرية التجارة

يقصد بحرية التجارة الدولية، عدم تدخل الدولة في نشاط المبادلات التجارية الدولية، بمعنى تركها تسير بدون قيود سواء كانت جمركية أو غير جمركية.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة" فلقد ناد الكثير من الاقتصاديين إلى تحرير التجارة الدولية وجعلها خالية من القيود والعقبات، فلا يحق فرض أي حواجز تعرقل دخول السلم عبر الحدود. ويعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على عدة حجج أهمها:³

- تساعد على التخصص في الإنتاج بواسطة تقسيم دولي للعمل، أساسه الاختلاف في النفقات النسبية.

- تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية.

- تشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج.

¹ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المقبل اللبناني، بيروت، 2010، ص 14..

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الجزائر، 1998، ص ص 63، 64.

³ زينب حسين عوض الله، نفس المرجع، ص 66.

- تحد من قيام الاحتكارات.

- تساعد على الإنتاج الكبير.

ثانياً: سياسة حماية التجارة

يقصد بحماية التجارة الدولية بأنها عبارة عن "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تصنع قيوداً مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"

ومن أهم الحجج التي جاء بها أنصار هذه السياسة التي تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية وغير اقتصادية

- الحجج غير الاقتصادية هي الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي، والمحافظة على الطابع الوطني.

- الحجج الاقتصادية وتتمثل في حماية الصناعات الوليدة، استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الوطن، تنويع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة، زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال مختلف الضرائب والرسوم الجمركية.¹

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تحاول نظريات التجارة الخارجية الإجابة على مجموعة من التساؤلات تتعلق بكيفية تحديد صادرات وواردات كل دولة، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال التطرق لمختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19 على نظرياتها، كرد فعل على المذهب التجاري الذي سبقها والذي يناصر تدخل الدولة في التجارة الخارجية، هذه المدرسة ترى بأن الثروة تتمثل فيما تملكه الدولة من معادن نفيسة فقط، كما تعتمد على مبدأ حرية التجارة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولاً: نظرية آدم سميث في التكاليف المطلقة

تقوم التجارة الدولية إذا كان هناك اختلاف في أسعار السلع، وهذا الاختلاف ناجم عن اختلاف التكاليف لإنتاج السلع و ذلك نتيجة اختلاف ظروف الدول الطبيعية والتكوين السكاني و التكوين الجيولوجي، والمناخ والتوزيع المائي و غيرها وهو ما يطلق عليه اسم الميزة المطلقة.

¹ عبد المؤمن قواوسي، أثر سياسات التجارة الخارجية عن التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، (2011-2012) ص ص 27-28.

افتراض آدم سميث أن كل دولة و تبعا لميزتها المطلقة يمكن أن تتخصص في إنتاج سلعة واحدة، أو مجموعة من السلع تكون تكلفة إنتاجها أقل من تكلفة إنتاج هذه السلعة بالفائض من إنتاج الدول الأخرى من السلع الأخرى والتي تكون تكلفة إنتاج هذه السلع فيها أقل تبعا لتمتع هذه الدول بميزة مطلقة في إنتاجها.

وبما أن آدم سميث ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية فإن نظريته تخضع لفرضيات المدرسة الكلاسيكية وهي:¹

1- وجود دولتين فقط، سلعتين فقط

2- العنصر الإنتاجي المهم والذي يعتبر محور العملية الإنتاجية هو عنصر العمل وبالتالي فإن تكلفة إنتاج أي سلعة و بالتالي سعرها يتحدد بمقدار ساعات العمل المبذولة في إنتاجها(مثال: إذا كان إنتاج السلعة X يحتاج إلى 10 ساعات عمل وإنتاج السلعة Y يحتاج إلى 5 ساعات عمل فهذا يعني أن سعر X ضعف سعر Y أي أن كل 2 وحدة من Y تستبدل بوحدة واحدة من السلعة X.

3- ظروف السوق ظروف منافسة تامة داخل كل دولة و عليه فإن سعر السلع المتبادلة سيكون واحد في كل السوق ويتحدد بفعل قوى العرض والطلب و تبعا لتكلفة إنتاج كل سلعة من ساعات العمل.

4- حرية انتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وعدم انتقاله إلى الدول الأخرى الأمر الذي يترتب عليه أن يسود أجرا واحدا، لعنصر العمل داخل المجتمع الواحد.

و من اجل توضيح أكثر لنظرية آدم سميث نركز على مثال بسيط بحيث يوجد دولتان هما (الولايات المتحدة، مصر) تنتجان سلعتان هما (القمح، القطن) وتكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من كل سلعة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): مثال توضيحي لنظرية آدم سميث:

الدولة	وحدة القمح	وحدة القطن
مصر	10 ساعات عمل	05 ساعات عمل
الولايات المتحدة	03 ساعات عمل	09 ساعات عمل

المصدر: محمد نداد الصوفي، ص18

إذا ما نظرنا إلى الجدول نلاحظ أن مصر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القطن أي أنها تنتج القطن بتكلفة أقل مما تنتج القمح و أقل من تكلفة إنتاج القطن في الولايات المتحدة.

أما الولايات المتحدة فلهيها ميزة مطلقة في إنتاج القمح أي أنها تنتج القمح بتكلفة أقل من تكلفة القطن و أقل من تكلفة إنتاج القمح في مصر.

¹ نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص17-20.

في حال غياب التجارة الدولية، لنفرض أن كل من الدولتين تحتاج لوحدة واحدة من كل سلعة ولذا نجد أن مصر تحتاج إلى 15 ساعة عمل لإنتاج وحدة قمح ووحدة قطن والولايات المتحدة تحتاج إلى 12 ساعة عمل لإنتاج وحدة قمح ووحدة واحدة من القطن، أما أسعار المبادلة المحلية لكل دولة فهي:

إذا ما تم فتح باب التجارة الخارجية بين الدولتين فإن مصر سوف تخصص بإنتاج القطن والذي لديها ميزة مطلقة في إنتاجه فإذا ما أنتجت وحدتين من القطن واحدة لاستهلاكها المحلي ووحدة لمبادلتها بالقمح من الولايات المتحدة فإن تكلفة إنتاجها $= 2 \times 5 = 10$ ساعات وبالتالي تحقق وفرة من التجارة الدولية $= 15 - 10 = 5$ ساعات عمل.

أما الولايات المتحدة فسوف تخصص بإنتاج القمح والذي لديها ميزة مطلقة في إنتاجه فإذا ما أنتجت وحدتين من القمح وحدة لاستهلاكها المحلي والأخرى لمبادلتها بالقطن من مصر فإنها تحتاج إلى $2 \times 3 = 6$ ساعات فقط وبالتالي تحقق وفر من التجارة الخارجية عبارة عن $12 - 6 = 6$ ساعات.

أما السعر الذي يتم تحديده للمبادلة بين الدولتين فيجب أن يكون في المدى بين سعري التبادل المحلي للدولتين وهو $(\frac{10}{5}, \frac{3}{9})$ فأى سعر في هذا المدى سيكون مقبولاً لدى الدولتين فمصر تستبدل محلياً كل 2 وحدة قطن بوحدة من القمح ولذا أي استبدال لوحدة القمح بأقل من وحدتي قمح ستقبل به .

أما في الولايات المتحدة فإن وحدة القمح تستبدل ب $\frac{1}{3}$ وحدة قطن، وبالتالي استبدال وحدة من القمح بأكثر من $\frac{1}{3}$ وحدة قطن ستقبل به.

وهكذا يتحدد سعر التبادل الدولي في المدى $(\frac{3}{9}, \frac{10}{5})$

ثانياً: نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو

لقد وضع هذه النظرية "دافيد ريكاردو" David Ricardo 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم آخرين من المدرسة الإنجليزية و رغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عاماً إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية ومازالت تحتل مكاناً بارزاً في تفسير قيام التجارة الدولية، وتقوم نظرية المزايا النسبية لتوضيح فرص مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية؟¹

وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى.²

¹ السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطاقة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص30.

² سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، ط5، الدار اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص24.

لقد بين ريكاردو في كتابه أنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع، لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو " الميزة النسبية" في إحدى أو في بعض الدول التي تنتجها، لذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، ولهذا فإن الدولة تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر من جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين.¹

ولشرح قانون النفقات النسبية نأخذ المثال التالي:

جدول رقم (02-02): نظرية التكاليف النسبية

الدولة	وحدة قمح	وحدة القماش
إنجلترا	120 يوم عمل	100 يوم عمل
البرتغال	80 يوم عمل	90 يوم عمل

المصدر: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية ص 42

اعتمد دافيد ريكاردو في هذا البيان على نفقة إنتاج المنسوجات ووحدة القمح في كل من البرتغال و إنجلترا، فوحدة المنسوجات تكلف 100 يوم عمل في إنجلترا، بينما تكلف 90 يوم عمل في البرتغال، ووحدة القمح تكلف 120 يوم عمل في إنجلترا و 80 يوم عمل في البرتغال ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل من البرتغال عنها في إنجلترا.

ومن خلال هذا المثال قد يتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين إنجلترا و البرتغال وذلك لأن البرتغال تتفوق تقوفا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول أنه على الرغم من أن البرتغال تتفوق مطلقا على إنجلترا في إنتاج السلعتين، غير أن ريكاردو يقول بالرغم من هذا التفوق في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح على المنسوجات وبعبارة أخرى، البرتغال تتفوق نسبيا في إنتاج القمح عن إنتاج المنسوجات بالنسبة لإنجلترا وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين إنجلترا والبرتغال.²

ومن خلال مقارنة تكلفة إنتاج سلعة في أحد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر، يمكن إيضاح نسبة التكلفة النسبية، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين، وبذلك تختص البرتغال في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة إنجلترا أقل منها في السلعة الأخرى، كذلك تختص إنجلترا في إنتاج السلعة التي تكون نفقة إنتاجها بالنسبة إلى نفقة البرتغال أقل منها في السلعة الأخرى، فنفقة إنتاج

¹ حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية و التنمية، دار هومة، ط1، الجزائر، 2000، ص 42

القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في إنجلترا هي: $80/120$ يوم عمل، أي 0.66 وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال إنما تعادل 0,66 من وحدة منه في إنجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة $100/90$ يوم عمل أي 0,9 بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة من إنتاجها في إنجلترا فهي 100 المنسوجات في البرتغال، إنما تعدل نفقة إنتاج 0,9 من وحدة واحدة منها في إنجلترا، وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في إنجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقات المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا، وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تختص في إنتاج القمح لتستعمل في إنتاجها بنفقة نسبية أقل مقارنة بالمنسوجات أما إنجلترا فتختص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها نفقة أقل مقارنة بالقمح.

ثالثاً: نظرية القيم الدولية

جاءت نظرية ميل " مكملة لنظرية" ريكاردو" فقد كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دولياً وحسب رأي "ميل" فإن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقرها التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى آخر ستقع بين نسبي التبادل الداخليتين في كلتا الدولتين، وتتحدد بالمطلب المتبادل للدولتين، كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل ويرى ميل أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى، الذي يحقق التعادل بين قيمة الصادرات والواردات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني، وأن معدل آخر غير هذا يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحد البلدين في فائض والأخرى في عجز¹.

وحسب جون ستيوارت ميل فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما:

1- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.

2- مرونة هذا الطلب.

لقد أخذ "ميل" في الحساب تأثير نفقات النقل الذي له تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل.

ومن ناحية أخرى، تعد تكلفة النقل من خاصية العمل الدولي لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها.

¹ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 13

ولقد استخلص "ميل" إلى كون نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

اقتصرت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الدولية إلى قانون التكاليف النسبية حيث أن ما يدعو للقيام بالتبادل بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية إلا أنها لم تتعرض لأسباب اختلاف التكاليف ما بين الدول إلى أن جاء أولين وعمم مبدأ هيكشرو سام في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية.

أولاً: نظرية عوامل الإنتاج (الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج)

رجع " هيكشرو أولين" الاختلاف في الأسعار النسبية إلى وفرة عناصر الإنتاج حيث يوجد لدينا دول كثيفة رأس المال، أو العمل أو الأرض، وبالتالي العنصر الوفير و الرخيص لديها و بالتالي تتجه بتكلفة أقل من الدول الأخرى وعليه سيكون سعر هذه السلعة رخيصاً نسبياً .

لتسهيل التحليل يفترض هذا النموذج عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الأذواق و التكنولوجيا. التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل السلع تستخدم بكثافة العنصر الوفير نسبياً، وأن مستورداتها ستشمل السلع التي تستخدم العنصر النادر نسبياً، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلع التي تستخدم العنصر الوفير سوف يزيد الطلب على العنصر الوفير مما يرفع سعره في حين ينخفض الطلب على العنصر النادر نتيجة الاستيراد، مما يخفض سعره حتى تتساوى الأسعار النسبية للسلع وعناصر الإنتاج نتيجة لهذا التحرك.

أي أن هذه النظرية تشير إلى مفهوم الميزة النسبية باعتباره ديناميكي يتغير مع الزمن بفعل تغير العوامل المحددة له، وبالتالي مركز الدولة في التجارة الخارجية لا يمكن أن يكون ثابتاً عبر الزمن.¹

ثانياً: نظرية ليونتيف Leontief

حاول ليونتيف اختبار نظرية هيكشرو أولين في الولايات المتحدة حيث لاحظ أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة من رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل وهذا يتناقض مع نظرية هيكشرو أولين مما دفع ليونتيف إلى محاولة تفسير هذه المتناقضة و توصل الى انه يعود إلى عنصر العمل غير المتجانس ما بين الدول، فاختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تجعل من عنصر العمل الأمريكي

¹ محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص 20-21.

متفوق في الإنتاجية وفي اعتبار أن معرفة العمال وخبرتهم رأس مال بشري، ولكن بعض الاقتصاديين أعادوا هذه المتناقضة إلى عدم صحة فرضياتها وهي:¹

1- فرضية عدم الانعكاس في كثافة عناصر الإنتاج

إحدى الفرضيات الأساسية لنظرية هكشر أولين هي عدم حدوث انعكاس في كثافة عوامل الإنتاج و هذه غير صحيحة لأنه من الممكن أن تكون السلعة كثيفة رأس المال في دولة، كثيفة العمل في الدولة الثانية.

2- فرضية دولتين سلعتين، عنصرين إنتاجيين (2×2×2)

هذه الفرضية فيها تقريب غير واقعي للعالم الحقيقي، فهناك الكثير من السلع تستخدم أكثر من عنصري الإنتاج، لاسيما عنصر الموارد الطبيعية وبالتالي توسيع التحليل إلى ثلاثة عناصر سوف يفسد متناقضة ليونتيف.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

لقد حاولت نظرية هكشر أولين تفسير حالات محددة يكون فيها دولتين تختلف بشكل كبير من حيث وفرة عوامل الإنتاج لكن لا يمكن تعميم هذا النموذج في حالة التجارة بين الدول المتشابهة من حيث وفرة عوامل الإنتاج وهذا الدافع الأساسي لمجموعة من المحاولات تتضمن جملة من التحليلات مفيدة في تقسيم أسباب قيام التجارة الخارجية.

أولاً: فرنون و دورة المنتج

طور هذا النموذج الاقتصادي فرنون وفيما يلي توضيح لهذا النموذج: سبق و أن بينا أن الدول المتقدمة هي دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع زيادة،

نفترض أن دولة مثل بريطانيا أو أمريكا وهي دول متفوقة تكنولوجيا قامت بإنتاج سلعة زيادة وبالتالي سوف تحنكر هذه الدولة إنتاج هذه السلعة وستقوم بتصديرها إلى دول العالم المتخلف كونها هي المنتج الوحيد لهذه السلعة وسيكون الطلب الدولي عليها كبيراً وبالتالي سوف يزداد إنتاج الدولة صاحبة التكنولوجيا من هذه السلعة لتغطية الطلب المحلي و الطلب العالمي وبالتالي سوف تزداد إيرادات هذه الدولة بسبب تزايد الطلب الخارجي على منتجها.

هذه الأرباح غير العادية التي حققتها الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا تعري و تحفز المنتجين في الدول الأخرى إلى نقل التكنولوجيا الأم من هذه السلعة نظراً لإنتاج هذه السلعة محلياً من قبل الدول الأجنبية التي نقلت التكنولوجيا.

¹ نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص30.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة الأجنبية لن تكتفي بإنتاج السلع لتغطية السوق المحلي فقط بل ستقوم بالبحث عن زبائن لها من الدول الأخرى وبالتالي سوف تقوم بتصدير هذه السلعة إلى هذه الدول، وهذا يعني انخفاض صادرات الدولة الأم من هذه السلعة لنفس قيمة الزيادة في صادرات الدولة الأجنبية بعد ذلك ومع زيادة الإنتاج في الدولة ناقلة التكنولوجيا وانخفاض الإنتاج للدولة صاحبة التكنولوجيا هذا الوضع سوف يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب اقتصاديات الحجم الكبير وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها وبالتالي ارتفاع التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها.

بعد ذلك و بسبب استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه الدولة بسبب انخفاض الإنتاج لديها يصبح من الأفضل لها استيراد هذه السلعة من الدولة ناقلة التكنولوجيا وهكذا يصبح إنتاج الدولة الأم صفراً.

ثانياً: النظرية التكنولوجية

وهي إحدى نظريات التجارة الخارجية التي حاولت تقديم تفسير واقعي للتبادل الدولي في مجال السلع وهي عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية يفسر نمط التجارة بين الدول في منتجات تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية، إذ من المعروف أن التكنولوجيا تؤثر على نوعية السلع وجودتها وكلفة إنتاجها وتنقسم هذه النظرية إلى نظرية الفجوة التكنولوجية و نظرية المنتج التي تدرس مراحل تطور المنتج.¹

ثالثاً: نظرية تشابه الأذواق

يفترض " ستيفن ليندر " Steven Linder " أن الدولة سوف تقوم بتصدير السلعة التي تملك لها أسواق كبيرة و ذلك أن الإنتاج كبير الحجم سيحقق وفرات للمنشآت ما يؤدي إلى تخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها لتغزو السوق الأجنبي، كما اعتقد أن الدول متشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق وهذا بالنسبة للسلع المتنوعة والمتميزة، أما السلع الأساسية فتخضع لنظرية هيكشر وأولين. فمثلاً المجتمعات المتقدمة متشابهة من حيث الدخل ولذلك نجد أن ميولها لنفسها النمط للسلع في الاستهلاك (السيارات، الإلكترونيات، الكهربائية).²

رابعاً: نظرية اقتصاديات الحجم

تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة انخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية وتمثل نظريات اقتصاديات الحجم لتطوير نظرية هكشر وأولين من خلال التحلي على أحد الفروض النظرية الكلاسيكية وهو

¹ رمزي زكي، ظاهرة التداول في الاقتصاد العالمي وأثرها في البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 98.

² نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ثبات الغلة، كما تمتاز من حيث المنهج باعتمادها على ديناميكية التحليل الاقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن وننظر إلى وفرات الإنتاج الكبير باعتباره أحد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية.¹

المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية

إن سعر الصرف يؤثر على التجارة الخارجية بطريقة غير مباشرة على ميزان المدفوعات بين دولة و أخرى بالإضافة إلى أثر تخفيض قيمة العملة أو رفعها على التجارة الخارجية من خلال العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية

أولاً: تعريف تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات ومعنى هذا التخفيض هو إجراء بخفض سعر صرف العملة وبالتالي بخفض قوتها الشرائية في الخارج²، كأن تقرر الجزائر مثلاً أن تخفض قيمة الدينار مقارنة بالدولار، أما انخفاض قيمة العملة فيقصد به تصرف إداري وليس حركة تلقائية بل يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية المختصة في الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف صعبة وهذا القرار يسري في سوق الصرف الأجنبي فقط، أي أنه يطبق في السوق الداخلي للسلع والخدمات.³

والعوامل المؤدية إلى انخفاض قيمة لعملة البلد هي:⁴

- 1- زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات.
- 2- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين.
- 3- انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.
- 4- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

ثانياً: أسباب تخفيض قيمة العملة

هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة من بينها:

- 1- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.¹

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 198.

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³ صفوت عبد السلام وعوض عبد الله، سعر الصرف وأثره على الإختلال في ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص ص 33-34.

⁴ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 153.

2- تعرض البلد للتضخم من الأسباب الرئيسية التي تحدث العجز في ميزان المدفوعات حيث أن ارتفاع مستوى الأسعار يحدث ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية وبالتالي ضياع تنافسيتها في السوق الدولية، وهذا يؤدي إلى تحول الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات هذا من جهة ومن جهة أخرى تحول الطلب الوطني إلى الواردات الأجنبية الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم الواردات وينتج عن انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات عجز في الميزان التجاري والذي يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي خاصة وأن التجارة الخارجية لها وزن كبير على الدخل الوطني في أغلبية الدول النامية.

3- معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

4- فشل الإجراءات البديلة: هناك عدة إجراءات من شأنها إعادة التوازن للحسابات الخارجية لميزان المدفوعات، ولكن إذا فشلت هذه الإجراءات تلجأ إلى التخفيض وتمثل في سياسة تدعيم التجارة الخارجية و تعتمد هذه السياسة على:²

أ- رفع حصيلة الصادرات وذلك بتدعيمها عن طريق إعطاء إعانات لتشجيع المستثمرين المحليين وتسهيلات للقروض خاصة الاستثمار في قطاع الصادرات وذلك بهدف تحسين جودة ونوعية الصادرات لجعلها منافسة في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى تعويض التكاليف المرتفعة التي قد تكون السبب في ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية.

ب- سياسة الاستقرار الداخلي: بما أن التضخم هو السبب المرجعي لاختلال ميزان المدفوعات فإن الدول تطبق سياسة مالية ونقدية انكماشية فتقوم بتخفيض الإنفاق العام الكلي من خلال الحد من زيادة الدخل وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة وذلك بهدف إحداث الاستقرار الاقتصادي على المستوى الوطني.

ج- تخفيض حصيلة الواردات عن طريق إجراءات تقييدية كالقوانين الجمركية لنظام الحصص، رفع التعريفات الجمركية خاصة بالنسبة للمنتجات المنافسة للمنتجات الوطنية.

د- اعتماد سعر صرف مزدوج حيث أن بعض الدول تطبق هذا النظام في معاملتها التجارية، فتقوم بتطبيق سعر صرف أجنبي مرتفع للعملة الوطنية على الواردات الغير الأساسية، وفي نفس الوقت يطبق سعر صرف أجنبي مرتفع للعملة الوطنية على الواردات غير الأساسية، وفي نفس الوقت يطبق سعر صرف أجنبي منخفض للعملة الوطنية بالنسبة للواردات التي تدخل كسلع وسيطة في الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الواردات وبالتالي تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص304.

² صفوت عبد السلام وعوض عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص34.

ثالثا: شروط نجاح تخفيض قيمة العملة

لنجاح سياسة التخفيض يجب توفر الشروط التالية:¹

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث تؤدي إلى تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- استجابة السلع المصدرة لوصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشروط مارشال-لينز والقاضي بأن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح.
- فعلمية التخفيض هذه لا تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الجارية إلا إذا كان كل من الطلب الخارجي للصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار وبالتالي على استقرارها وعلى فعالية التخفيض.

1- مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات

ويتم احتساب هذه المرونة كما يلي:²

$$e_x = \frac{dx}{dp} \times \frac{p}{x}$$

حيث :

Ex : مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية.

X : الطلب الخارجي على الصادرات المحلية.

P : أسعار الصادرات.

Dx : تغير الطلب الخارجي على الصادرات المحلية.

¹ عبد المجيد قديري، مرجع سبق ذكره، ص134، 135.

² محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006، ص136.

Dp: تغير أسعار الصادرات.

فإذا كان الطلب الأجنبي عديم المرونة فلن تكون هناك زيادة في الصادرات، بالرغم من انخفاض أسعارها مقومة بالعملة الأجنبية، أما إذا كانت المرونة غير منعدمة فإن نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض:

2- مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات

يتم حسابها بالطريقة التالية:¹

$$Em = \frac{dm}{dp} \times \frac{p}{m}$$

حيث:

Em: مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات.

m: الواردات من الخارج.

P: سعر السلع الأجنبية بالنقد الوطني.

dm: تغير الواردات من الخارج.

dp: تغير سعر السلع الأجنبية بالنقد الوطني.

إذا كان الطلب المحلي عديم المرونة فإنه لن يحدث نقص في الطلب على الواردات بالرغم من زيادة أسعارها مقومة بالعملة المحلية، أما إذا كانت المرونة 0 أو أقل من 1 فإن الطلب مرن نسبياً ولكن بنسبة أقل من نسبة التخفيض ولذلك سيكون هناك انخفاض في حجم الواردات ولكن بنسبة أقل من نسبة التخفيض، وفي هذه الحالة فإن فعالية التخفيض محدودة، أما الحالة الأخرى فيكون فيها الطلب مرناً بنسبة أكبر من 1 فيلاحظ أن حجم الواردات انخفض بنسبة أكبر من نسبة تخفيض العملة.

3- إذا كان للدولة جهاز إنتاجي مرن فإن أي زيادة في الطلب على الصادرات يقابلها سرعة في تلبية هذا الفائض من الطلب وهذا ما يساعد على عدم زيادة أسعارها وبالتالي المساعدة في نجاح سياسة التخفيض فإذا كانت السلع المصدرة تحتوي في صناعتها على سلع مستوردة فإن ذلك يزيد من تكلفتها وبالتالي زيادة أسعارها ومن ثم تنقص فعالية التخفيض²، وهذا ما يسمى بمرونة العرض المحلي للصادرات.

4- مرونة العرض الأجنبي للواردات

¹ محمد راتول، المرجع السابق، ص 136.

² بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، مصر، 2008، ص 96.

إذا كانت مرونة عرض الواردات لا نهائية فإن ذلك يساعد على إنجاح سياسة التخفيض وكلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات قل تأثير التخفيض على حجم الواردات.

ما يعني أن للمرونات دور في قياس أثر التخفيض على الميزان التجاري، فقد بين مارشال ليرنير أن لعامل التخفيض أثر إيجابي على ميزان المدفوعات إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات (ex) ومرونة الطلب على الواردات (em) أكبر من 1 أي استجابة لشرط مارشال ليرنر ($ex+em>1$).

المطلب الثاني: أثر رفع قيمة العملة على التجارة الخارجية

على عكس تخفيض العملة فإن هناك سياسة أخرى هي سياسة رفع العملة.

أولاً: تعريف رفع قيمة العملة

عملية رفع قيمة العملة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي يعني زيادة عدد الوحدات في العملات الأجنبية مقابل الوحدة الواحدة.¹

من جهة أخرى فإن عملية رفع قيمة العملة معاكسة تخفيض قيمة العملة فعليه رفع قيمة العملة تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الواحد²، تهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري، بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، إن فائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبياً يمثل بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة، نظراً لكونه يسبب تدفقا للسيولات التي تعتبر ضمن عوامل التضحية، إضافة إلى ما تقدم، فإن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً.³

الرفع من القيمة الخارجية للعملة معناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض، فرفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاعات الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، أما رفع قيمة العملة فله أثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.⁴

ثانياً: أسباب رفع قيمة العملة

¹ كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الجزائر، 2001، ص 297.

² عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2005، ص 293.

⁴ غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، ط1، بغداد، 2001، ص 154.

إن أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع قيمة العملة هي:¹

- 1- وجود فائض في ميزان المدفوعات
- 2- معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلع الإستراتيجية، وكما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط في السبعينات
- 3- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت اليابان و ألمانيا ودول أوربية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لتدعيم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتمثل في سمعتها.
- 4- في الختام فإن تخفيض سعر صرف العملة أو رفع قيمة العملة لا يؤدي دائما إلى الآثار المرجوة، إذا كان نجاح العملية مرتبطا بالآثار على مستوى الدخل والآثار على مستوى الأسعار التي تعقب تعديل سعر الصرف الأسمى.²

إن إتباع السلطات النقدية لهذه السياسة لا يصب في مصلحة القطاعات التصديرية في الاقتصاد، لكن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى انخفاض ما يحصل عليه المصدرون بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل إعادة التقييم، وبالمقابل فإن رفع القيمة الخارجية للعملة يتماشى ومصلحة المستوردين نتيجة انخفاض أسعار السلع مقارنة بالدول الأخرى المعنية بعملية الرفع، وهذا ما شكل حافز الاستيراد نتيجة للعوائد التي سيجنبها المستوردون من خلال الفرق بين أسعار السلع المستوردة والمنتجة محليا.³

ثالثا: شروط نجاح عملية رفع قيمة العملة

إن رفع قيمة العملة لا يمكن من إعادة التوازن إلا إذا تحققت بعض الشروط فيما يتعلق بالآثار السعيرية والآثار الداخلية، مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي العكس، من ذلك يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها، إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج الوطني من خلال تقليص الاستثمارات، فإن نجاح عملية رفع قيمة النقد يصبح أكيدا. إن نجاح عملية رفع قيمة العملة يرتبط أيضا وبشكل أساسي بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.⁴

¹ عامر بكري، مرجع سبق ذكره، ص 297.

² عرفان تقي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 134.

³ غازي عبد الرزاق النقاش، مرجع سبق ذكره، ص 160.

⁴ وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المطلب الثالث: تأثير رفع وتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

يتم التأثير على الميزان التجاري في الحالتين أي الرفع أو الخفض في قيمة العملة وفق ما يلي:¹

أولاً: حالة العجز في الميزان التجاري:

بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها، وتبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فيخفض طلبهم عليها وبالتالي فأسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فيخفض طلبهم عليها وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان.

ثانياً: حالة الفائض في الميزان التجاري:

بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين، فيخفض طلبهم عليها، بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغير سعر الصرف دوره إذ لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.

المطلب الرابع: العلاقة ما بين تذبذبات سعر الصرف و التجارة الدولية

مع انهيار النظام النقدي الدولي الذي اعتمد على نظام الصرف الثابت و بداية تطبيق نظام الصرف المرن في بداية السبعينات زاد من عدم اليقين بخصوص القيم المستقبلية لأهم العملات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى التساؤل حول الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها عدم اليقين في قيمة العملات على التجارة الدولية في هذا الصدد لاحظت الجات أن المبادلات التجارية الدولية عرفت تراجعاً طيلة المدة التي عاقبت تطبيق هذا النظام لهذا طالبت من صندوق النقد الدولي أن يباشر بحوث حول هذه العلاقة والتي أسفرت على أنه لا يوجد بالضرورة علاقة سلبية ما بين الظاهرتين.

في الحقيقة نتائج الأبحاث بشأن طبيعة هذه العلاقة جد متباينة وذلك حسب الفرضيات المعتمدة في كل نموذج بحث فمنهم من توصل إلى أن هذه العلاقة غائبة و إن وجدت فهي غير مؤثرة كأعمال

¹ محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.

FMI لسنة 1984 و 2004 وجوستين و بار لفائدة بنك انجلترا سنة 1983 هلتون واختار لفائدة الاحتياط الفدرالي الأمريكي سنة 1984 وكوني لفائدة بنك ندا.

هناك أعمال أخرى أثبتت بالعكس وجود هذه العلاقة السلبية بداية بأعمال كلارك Klark سنة 1973 نموذج Hooper et Kohlhage سنة 1978 ، رودريك و كنين سنتي 1984 و 1986 ، كوشمن 1988 و بارون 1976 وغيرهم (انظر الملحق رقم).

اولا : الجوانب النظرية للعلاقة ما بين تذبذبات سعر الصرف و التجارة الدولية

إن العلاقة ما بين تذبذبات سعر الصرف و التجارة الدولية ترتكز أساسا على سلوك المصدرين و المستوردين داخل بيئة اقتصادية تتميز بعدم الاستقرار وغياب اليقين بشأن قيمة العملات الأجنبية، في ظل هذه الظروف يتحمل المتعاملين في التجارة الدولية مخاطر الصرف الأمر الذي قد يدفعهم إلى تقليص تدخلاتهم في الأسواق الدولية و بالتالي التأثير بشكل سلبي على المبادلات التجارية، كما انه في ظل توفر وسائل التغطية من خطر الصرف و تنوعها يمكن أن يكون وقع التأثير ضعيف.

سنحاول في هذا العنوان أن نعرض بعض النماذج التي درست هذه العلاقة¹:

1- اعمال كلارك 1973

لقد عاين كلارك حالة جد بسيطة اثبت فيها وجود تأثير سلبي لتذبذبات سعر الصرف على التدفقات التجارية و ذلك حسب الفرضيات المعتمدة ، يعتبر كلارك مؤسسة تنافسية ليس لديها سلطة احتكار السوق تقوم بإنتاج سلعة واحدة موجهة للتصدير إلى سوق واحدة ولا تستخدم مواد أولية و وسطية أجنبية ، يتم تسديد قيمة صادراتها بالعملة الأجنبية التي تحولها إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف المعمول به. هذا النموذج يفترض غياب إمكانية التغطية (غاب سوق الصرف الآجلة) في هذه الحالة المؤثر الوحيد على نتائج المؤسسة هي تذبذبات سعر الصرف التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاج و بالتالي الصادرات.

2- نموذج هوبر و كوهلهافن Hooper et Kohlhagen

عبارة عن نموذج يرتكز على نظرية المنتج أي يدرس تأثير سعر الصرف على دالة العرض بالنسبة للصادرات و دالة الطلب بالنسبة للواردات و بالتالي التأثير على الكميات المتبادلة دوليا.

¹ Petre B Klark , N Tamirisa et Shang Jin Wei, Volatilité des taux de change et flux commerciaux, FMI 2004

حسب هذا النمو المصدرون و المستوردون ينشطون في بيئة تمتاز بغياب اليقين ونشاطهم يمتد على مرحلتين: في المرحلة الأولى المؤسسات تجمع طلبات الزبائن وتوجه قائمة للمادة الوسيطة التي تحتاجها لدى الموردون الأجانب، في المرحلة الثانية المؤسسة تستلم المواد الوسيطة التي طلبتها وتسدد قيمتها للموردين وفي نفس الوقت تسلم منتوجها للزبائن وتحصل قيمته النقدية، والمصدر الوحيد للشك وعدم اليقين هو معدل الصرف أي القيمة المستقبلية للمعدل وجميع المتغيرات الأخرى ثابتة أثناء العقد ما بين المؤسسة، الموردان أو الزبائن. في نفس الوقت الفاتورة أو العقد يكون مقوم بعملة المصدر أو المستورد، كما يفترض النموذج أن المتعاملين الاقتصاديين يمتازون بدرجة كبيرة التخوف من المخاطر (degré d'aversion au risque).

هذا النموذج توصل إلى أن التزايد الكبير في تذبذبات سعر الصرف يقلص من حجم المبادلات التجارية الدولية حسب درجة التخوف من المخاطر التي يطلقها المتعاملين الاقتصاديين داخل أسواق تمتاز بعدم الكفاءة.

نتائج klark , hooper et kohlhagen تعرضت للعديد من الانتقادات ولم تحظى بالإجماع بسبب فرضياتها الضيقة خصوصا فرضية غياب الأسواق الآجلة للتغطية وسنذكر بعض الأعمال التي جاءت من بعدهم و توصلت إلى نتائج مخافة :

❖ Klark نفسه يقر انه في ما إذا كان المصدر يستعمل في إنتاجه مواد وسيطة مستوردة من دولة ما وفي حال انخفاض قيمة هذه العملة فان انخفاض قيمة عائدات الصادرات سيتم تعويضه بانخفاض تكاليف الإنتاج.

❖ كذلك في حالة ما إذا كانت المؤسسة تتاجر مع عدد كبير من الدول فان تغير بعض معدلات الصرف في اتجاهات مختلفة و متعكسة من شأنه أن يخفف من الآثار السلبية وبالتالي تحميه من مخاطر الصرف وبهذه الطريقة يمكن للمؤسسة أن تغطي وضعيتها دون اللجوء الى الأسواق الآجلة عكس النظريتين السابقتين.

❖ De vries et Viaenes طورا نموذج في بيئة يندم فيها اليقين أين يقوم المصدر ببيع كل منتوجاته في الأسواق الدولية وشراء المواد الوسيطة بنسب ثابتة حسب إنتاجه. النموذج يؤخذ بعين الاعتبار وجود عمليات القروض والعمليات المحررة بالعملة الأجنبية كما يفرق ما بين الدول التي تمتلك سوق صرف متطورة والدول التي لا تمتلك أسواق آجلة، نتائجهم النظرية تثبت غياب الآثار وعدم وجود اي علاقة واضحة ما بين تذبذبات أسعار الصرف والتجارة الخارجية في المتقدمة بينما هناك علاقة سالبة في الدول المتخلفة التي لا تمتلك سوق للعقود الآجلة.

❖ هناك أيضا أعمال (1986) Franke (1988) والتي تعتمد على مصطلح الخيار وبعدهم segel et Mcdinald هذا البحث يعتمد على المدى البعيد بحيث يبحث على الإستراتيجية المثلى للمصدر، حسب هذا النموذج فإنه يحدد حجم مبادلاته حسب قيمة معدل الصرف. التجارة الدولية تعتبر كخيار أو إمكانية الدخول في الأسواق في حال توفر الظروف المربحة كما يتاح له الخروج في الحالة العكسية، في حالة المنافسة غير التامة فإن قرار الدخول أو الخروج من السوق أو ما يعرق تطبيق الخيار جد مكلف، بالارتكاز النظريات المالية التي تملي قيمة الخيارات على الصرف ترتفع مع زيادة حدة خطر الصرف وهذا يعني أن التجارة الدولية يمكن أن تتطور مع ارتفاع شدة تذبذبات أسعار الصرف¹.

❖ حتى الآن تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الدولية تم في إطار نماذج التوازن الجزئي بحيث اعتبرت المتغير الوحيد هو معدل الصرف وان جميع الظواهر أخرى ثابتة ولهذا فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار باقي متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها أيضا أن تؤثر على حجم المبادلات التجارية وسنذكر هنا بعض الأعمال التي درست هذه العلاقة في إطار نموذج التوازن العام modèle d'équilibre général

- (2000) Van wincoop et Bacchette) قدما نموذج توازن عام فيه دولتين حيث الشك وعدم اليقين يكون سببه الصدمات المالية والنقدية، قاما بمقارنة مستوى التجارة الخارجية و مستوى الرفاهية في ظل نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن لكي يصلا نتيجتين أساسيتين: الأولى مفادها انه لا يوجد علاقة واضحة ما بين نمو المبادلات التجارية ونظام الصرف المعتمد و ان مستوى المبادلات التجارية يمكن أن يرتفع أو ينخفض حسب تفضيلات المستهلكين أثناء مراجحتهم ما بين الاستهلاك و الترفيه و السياسة النقدية المتبعة في كل نظام صرف، إن العلاقة ما بين التجارة الدولية وتغيرات سعر الصرف في إطار نموذج التوازن العام غير واضحة، مثال: التوسع النقدي في الدولة الأجنبية يؤدي إلى تخفيض قيمة عملتها وبالتالي تقليص وارداتها ولكن ارتفاع الطلب بسبب التوسع النقدي يمكن أن يعوض كل أو جزء من التأثير السلبي وبالتالي الظروف التي أدت إلى تغير سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى تغير متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى التي تؤدي بدورها إلى تعويض الآثار السلبية لتذبذب سعر الصرف. النتيجة الثانية مفادها أن التجارة الدولية ليست مؤشرا حقيقيا لقياس درجة رفاهية الدول.

¹ Denis Belangers et Sylvia Gutierrez, impact de la variabilité des taux de changes sur le commerce international : un survol de la littérature, actualité économique, revue d'analyse économique, mars 1990.

ثانياً: النتائج التجريبية

إن الأعمال والتجارب التي قام بها العديد من الباحثين والمنظمات الدولية وعلى رأسها FMI لم تصل إلى نتائج موحدة بشأن العلاقة ما بين تذبذبات سعر الصرف والتجارة الدولية وسنستعرض البعض منها :

❖ **Hooper et Kohlhagen** عام 1978 عندما درساً تأثير سعر الصرف على التدفقات التجارية

الدولية و الثنائية لدول المجموعة السابعة G7 باستثناء إيطاليا توصلوا إلى عدم وجود أي دليل يثبت التأثير السلبي لتغيرات سعر الصرف على المبادلات التجارية مع العلم أنهما استخدمتا مؤشر التباين variance ما بين معدل الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي.

❖ **Cushman (1983)** استخدم نموذج تجريبي شبيهه بالسابق ولكن وسع عينة الدول المدروسة

واستخدم معدل الحقيقي وليس الاسمي وتوصل انه من أصل 14 مبادلات

تجارية ثنائية 6 منها تشير إلى وجود تأثير سلبي.

❖ ال FMI¹ في عام 1984 وبطلب من ال GATT استخدم نفس نموذج **Cushman** من اجل

تحليل الصادرات الثنائية ما بين دول G7 في الفترة الزمنية الممتدة ما بين الفصل الأول لسنة 1969 والفصل الرابع لسنة 1982 وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي الخام وسعر الصرف الثنائي الحقيقي وتم قياس تغيرات سعر الصرف باستخدام الانحراف المعياري *écart type* لتغيرات سعر الصرف، النتائج انه في حالتين فقط تم ملاحظة وجود علاقة سلبية و في الحالات الأخرى هذه العلاقة موجبة، تجدر الإشارة إلى أن FMI وبعد 20 سنة قام بدراسة تجريبية مختلفة عن هذه وتعد تكملة لها و إدراج فيها العديد من التغيرات، حيث عدد اكبر من الدول وهي الأعضاء في FMI والتحليل استخدم أنماط مختلفة لقياس خطر الصرف و قسم السلع إلى مجموعتين الأولى متجانسة و الأخرى متباينة وتوصل إلى نفس النتائج وهي أن تذبذبات سعر الصرف يمكن أن تقلص من حجم المبادلات التجارية ولكن بشكل ضعيف وان المبادلات الثنائية هي الأكثر تضرراً من نظيرتها المتعددة الأطراف.

❖ إن التجارة الدولية كما بينته ال FMI عرفت نمواً متواصلاً ومستقراً ما بين 1970 و 2000 ولكن

تذبذبات معدل الصرف كانت غير مستقرة تارة نحو الارتفاع وتارة نحو الانخفاض (الارتفاع كان في نهاية السبعينات والثمانينات والانخفاض ما بين 1990 و 1994 بسبب انتقال اغلب الدول الاشتراكية إلى اقتصاد السوق و أثناء الأزمة الآسيوية.

¹ La relation entre les taux de change et commerce internationale : examen de la littérature économique, groupe de travail de l'OMC, WT/WGTD/F/W/57, septembre 2011.

في النهاية يمكن الجزم إلى أن اغلب الأعمال التي جاءت بعد أعمال FMI توصلت إلى نفس النتائج وهي أن التغيرات في سعر الصرف يمكن أن تقلص من حجم المبادلات ولكن بشكل ضعيف وأن التجارة الثنائية هي الأكثر تضررا من التجارة الدولية.

خلاصة الفصل:

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ التجارة الخارجية ضرورية وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها وهذا من خلال التطرق إلى أهمية التجارة الخارجية ومعرفة أسباب قيامها كطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية ومعرفة مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة هذا بالإضافة إلى التطرق إلى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية من خلال أثر رفع قيمة العملة أو أثر تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث

دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية (2005-2016)

تمهيد

- ❖ المبحث الأول: التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية (2005-2016)
- ❖ المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لأهم المبادلات التجارية الخارجية (2005-2016)
- ❖ المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو وتأثيره على الاحتياطات (2005-2016)

خلاصة

تمهيد:

تطرقنا في الفصول السابقة للعلاقة القوية التي تربط بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية فهذه الأخيرة تستعمل فيها مختلف العملات الدولية لتسوية الصفقات المبرمة مع العالم الخارجي، وقد عرفت في الآونة الأخيرة بعض العملات الدولية خاصة الدولار والأورو اضطرابات حادة وهذا ما أثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد الجزائري بسبب العلاقة الوطيدة بين قطاع التجارة الخارجية وهاتين العمليتين، إذ تحمل معظم صادرات الجزائر بالدولار ويستعمل الأورو في تسديد إرادتها كون معظمها من الإتحاد الأوروبي وهذا ما يجعل الجزائر تتعرض لمخاطر تقلبات أسعار هاتين العمليتين.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية لهيكل التجارة الخارجية وتطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو وتأثيره على احتياطات الصرف وعلى هذا الأساس فإن تقسيم الفصل على هذا الشكل

المبحث الأول: التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لأهم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تغيرات سعر الصرف بالنسبة للأورو وتأثيره على الاحتياطات.

المبحث الأول: التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية (2005-2016)

تمكننا الدراسة التحليلية للنمط الهيكلي للتجارة الخارجية من تبيان درجة التركيز السلعي سواء للصادرات أو الواردات، حيث سنتناول التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية من خلال مطلبين على الترتيب وذلك من خلال تحليل الجداول والمنتجات التي تعبر عن الحصيلة الرقمية للهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016).

المطلب الأول: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية (2005-2016).

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع في ظل هيمنة قطاع النفط على باقي المجموعات الاقتصادية الأخرى وقد قسمت المجموعات السلعية إلى سبعة أصناف وهي تضم (المواد الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، منتجات نصف مصنعة، سلم التجهيزات الفلاحية، سلم التجهيزات الصناعية، السلم الاستهلاكية)، يمكن تحليل النمط الهيكلي للصادرات الجزائرية من خلال استعراض كل فئة من الفئات السلعية الكبرى وقياس مدى مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2005-2016).

الوحدة: مليون دولار

المجموع	الصادرات خارج المحروقات						الطاقة	السنوات
	سلع إستهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية	مواد غذائية		
46495	14	36	0	656	134	67	45588	2005
54792	43	44	1	828	195	73	53608	2006
60917	34	44	1	988	153	92	59605	2007
79146	34	69		1390	340	121	77192	2008
45460	49	25	-	692	170	113	44411	2009
57762	33	27	-	1089	165	305	56143	2010
73746	16	36	-	1495	162	375	71662	2011
72619	18	30	-	1519	167	314	70571	2012
65823	18	25	-	1608	108	402	63662	2013
61172	10	15	2	2350	110	323	58362	2014
35138	11	17	-	1685	105	239	33081	2015
29668	18	53	-	1299	84	327	27887	2016

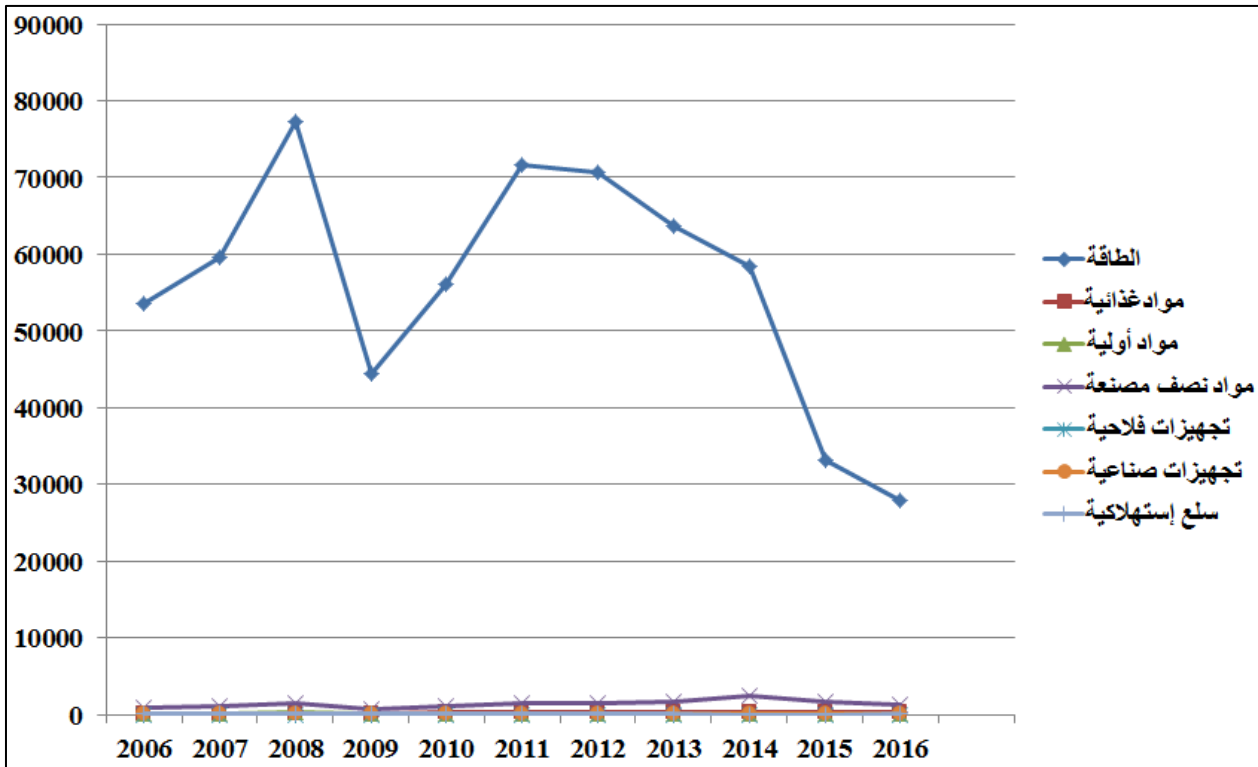
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

الجدول رقم (03-02): الصادرات بالنسب المئوية:

المجموع	الصادرات خارج المحروقات						الطاقة	السنوات
	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية	مواد غذائية		
100	0.04	0.15	0	1.41	0.29	0.14	98.05	2005
100	0.06	0.08	0	1.51	0.36	0.13	97.84	2006
100	0.06	0.07	0	1.62	0.28	0.15	97.83	2007
100	0.04	0.09	0	1.76	0.43	0.15	97.53	2008
100	0.11	0.09	0	1.52	0.37	0.25	97.66	2009
100	0.06	0.05	0	1.89	0.29	0.53	97.20	2010
100	0.02	0.04	0	2.03	0.22	0.84	97.10	2011
100	0.02	0.04	0	2.09	0.23	0.43	97.18	2012
100	0.02	0.03	0	2.44	0.16	0.61	96.71	2013
100	0.01	0.02	0.003	3.84	0.17	0.52	95.40	2014
100	0.03	0.04	0	4.79	0.29	0.68	94.14	2015
100	0.06	0.17	0	4.37	0.28	1.10	93.99	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-01)

الشكل رقم (03-01): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2005-2016).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-01)

انطلاقاً من الجدولين و المنحني أعلاه نلاحظ أنه من الممكن تصنيف صادرات الجزائر إلى صنفين حيث: يتمثل الصنف الأول في صادرات الطاقة (المحروقات) أما الصنف الثاني يتمثل في الصادرات خارج المحروقات (المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية).

1- الصنف الأول: صادرات الطاقة: يعتمد الاقتصاد الجزائري في مجمل صادراته على المحروقات نسب تتراوح ما بين 98.05% إلى 93.44% من إجمالي الصادرات، حيث لا حظنا أن قيمة صادرات المحروقات ارتفعت وذلك بصفة مستمرة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 وذلك من 45588 دولار إلى 77192 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية لتشهد سنة 2009 انهيار كبير في قيمة صادرات المحروقات حيث قدرت ب 44411 مليون دولار وهذا التراجع الكبير يعود سببه إلى الأزمة العالمية سنة 2008 والتي ألفت بضررها على أسعار النفط، ليعاود الانتعاش سنة 2010 و 2011 حيث وصلت الصادرات النفطية إلى 71662 مليون دولار أمريكي وهذا سببه ارتفاع أسعار المحروقات، غير أنها عرفت انخفاض تدريجي ابتداء من سنة 2012 إلى 2016 خاصة السنتين الأخيرتين حيث سجلت صادرات الطاقة قيمة 33081 مليون دولار و 27887 مليون دولار على التوالي وهي أخفض نسبة تسجلها الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات بنسبة 97% من مجمل الصادرات ويبقى رهينة لأسعار النفط في أسواق النفط العالمية.

2- **الصنف الثاني:** الصادرات خارج المحروقات: تصنف الصادرات خارج المحروقات حسب تقرير بنك

الجزائر وكما نلاحظ في الجدول أعلاه إلى 6 أصناف يمكن ترتيبها حسب أهم المواد المشكلة لها من خلال ما يلي:

المواد نصف المصنعة: تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في الصادرات خارج المحروقات بنسب تتراوح بين 1.41% إلى 4.37% من إجمالي الصادرات حيث استمرت ارتفاع مستمر خلال الفترة من (2005 إلى 2008) ب 656 مليون دولار إلى 1390 مليون دولار ليعرف سنة 2009 انخفاض قدر ب 692 مليون دولار ثم عاود الارتفاع من جديد خلال السنوات 2010 إلى 2014 حيث وصلت إلى 2350 مليون دولار لتشهد السنتان الأخيرتان انخفاض قدره 1685 مليون دولار و 1299 مليون دولار على التوالي.

المواد الغذائية: أما المرتبة الثانية فتحتلها الموارد الغذائية في قطاعات الصادرات خارج المحروقات بنسب تتراوح بين 0.14% و 1.10% من إجمالي الصادرات ومن الملاحظ أن قيمتها في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2005-2008 ولكن سنة 2009 شهدت انخفاضا طفيفا قدره 113 مليون دولار ثم ارتفعت خلال سنة 2010-2011 حيث قدرت قيمتها ب 305 و 375 مليون دولار وفي سنة 2012 انخفضت إلى 314 مليون دولار لتعرف ارتفاعا جديدا في سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار لتتخفص بعد ذلك في السنوات الأخيرة تدريجيا بقيمة 323 و 327 مليون دولار أمريكي.

المواد الأولية: تحتل المواد الأولية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بنسب ضئيلة كانت أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة (2005-2016) بنسبة 0.43% من إجمالي الصادرات، حيث شهدت ارتفاعا خلال السنوات الأولى خاصة سنة 2008 بقيمة 340 مليون دولار لتتخفص انخفاض كبير خلال السنوات الأخرى خاصة سنة 2016 بقيمة 84 مليون دولار.

التجهيزات الصناعية: فيما يخص التجهيزات الصناعية فهي في المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بنسب ضئيلة جدا كانت أعلى نسبة لها هي 0.17% من إجمالي الصادرات، فمن 2005 إلى 2008 ارتفعت قيمة صادرات التجهيزات الصناعية من 36 إلى 69 مليون دولار، لتتخفص بعد ذلك في السنوات 2009-2010 لتصل إلى 27 مليون دولار، ثم عاودت الارتفاع في سنتي 2011-2012 لتصل إلى 30 مليون دولار أمريكي، لتتخفص بعد ذلك في السنوات الأخيرة ما عدا السنة 2016 بقيمة 53 مليون دولار أمريكي.

السلع الاستهلاكية: كانت صادرات السلع الاستهلاكية في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسب منخفضة جدا حيث كانت أعلى نسبة لها هي 0.11% من إجمالي الصادرات، حيث ارتفعت من 2005 إلى 2009 بقيمة 14 إلى 49 مليون دولار أمريكي لتتخفص تدريجيا لتصل إلى 18 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات سنة 2016.

التجهيزات الفلاحية: تحتل صادرات التجهيزات الفلاحية المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث كانت منعدمة في كل السنوات ما عدا في سنة 2006-2007 ب 1 مليون دولار أمريكي وسنة 2014 ب 2 مليون دولار.

المطلب الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2005-2016):

بهدف توضيح هيكل وبنية الواردات الجزائرية، واستنباط بعض السمات وما يميز كل مجموعة عن الأخرى، حيث تتبعنا في تقسيم هذه المجموعات نفس نمط تقسيم الصادرات كما سندرس كل فئة من فئات السلم التي تكون الواردات الجزائرية وإسهام كل منها في المجموع العام لهذه الواردات وهو ما نبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2005-2016):

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3170	20357
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	27439
2008	595	4796	1378	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	1176	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
2013	4382	9580	1841	11310	508	16194	11210	55025
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287	58330
2015	2247	8946	1489	11482	638	16369	8243	49414
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	46727

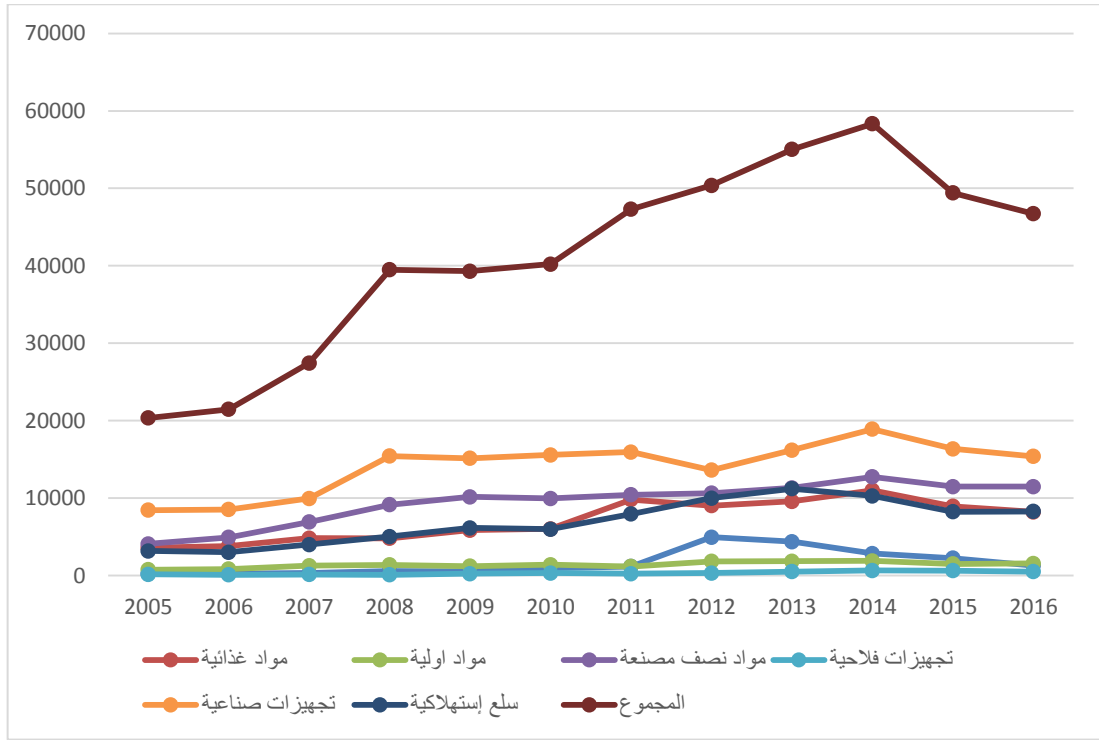
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

الجدول رقم (03-04): الواردات بالنسب المئوية:

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2005	1.04	17.62	3.69	20.08	0.78	41.52	15.26	100
2006	1.14	17.71	3.93	23.00	0.45	39.75	14.08	100
2007	1.14	17.59	4.65	25.01	0.52	36.28	14.20	100
2008	1.26	16.43	4.82	24.60	0.13	41.40	13.37	100
2009	1.40	14.92	3.06	25.87	0.60	38.53	15.64	100
2010	2.35	14.99	3.50	24.73	0.82	38.73	14.89	100
2011	2.46	20.73	3.75	22.05	0.48	33.72	16.76	100
2012	9.98	17.91	3.65	21.10	0.65	27.00	19.84	100
2013	7.96	17.41	3.34	20.55	0.92	29.43	20.37	100
2014	4.88	18.86	3.22	21.84	1.12	32.41	17.63	100
2015	4.54	18.10	3.01	23.23	1.29	33.12	16.68	100
2016	2.76	17.60	3.33	24.57	1.07	32.94	17.70	100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (03-03).

الشكل رقم (03-02): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2005-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)

انطلاقاً من الجدولين و المنحنى أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

1- تزايد الواردات بشكل تصاعدي خلال الفترة 2005-2014 حيث مثلت الواردات قيمة 58330

مليون دولار، وفي السنتين الأخيرتين 2015-2016 سجلنا انخفاض في قيمة الواردات حيث سجلنا 49414 مليون دولار و 46727 مليون دولار على التوالي.

2- بالنسبة للمنتجات الطاقوية كانت القيم منخفضة خلال السنوات الأولى حيث بلغت 212 مليون دولار

خلال سنة 2005، ثم بدأت في الارتفاع حيث سجلنا أكبر قيمة لها خلال سنة 2012 حيث بلغت 4955 مليون دولار أي بنسبة 9.98% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة أما في السنوات الثلاثة الأخيرة سجلنا تراجع في قيمتها إلى أن وصل إلى 1292 مليون دولار خلال سنة 2016، أي بنسبة 2.76% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

3- تجهيزات صناعية حيث احتلت المرتبة الأولى طوال فترة الدراسة وهي في تزايد مستمر، حيث بلغت

أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 18906 مليون دولار.

أي بنسبة 32.41% من إجمالي الواردات لسنة 2014، أما في السنتين الآخريتين فسجلنا تراجع في قيمتها إلى أن وصل إلى 15394 مليون دولار في سنة 2016 أي بنسبة 32.94% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

4- بالنسبة للمنتجات نصف مصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات في معظم سنوات الدراسة، حيث كانت قيمتها في تزايد إلى غاية سنة 2009 حيث بلغت قيمتها 10165 مليون دولار، ثم سجلنا خلال سنة 2010 انخفاض بلغت قيمتها 9944 مليون دولار، ومن ثم سجلنا ارتفاع في قيمتها حيث بلغت سنة 2014 ما قيمته 12740 مليون دولار، أي بنسبة 21.84% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة تستقر خلال الأخيرتين 2015-2016 بقيمة 11482 مليون دولار.

5- بالنسبة المواد الغذائية فقد سجلنا تقارب في القيم خلال السنتين الأولى، ثم بدأت في الارتفاع، إلى أن بلغت أكبر قيمة لها خلال سنة 2014 حيث قدرت ب 11005 مليون دولار، أي بنسبة 18.86% من إجمالي الواردات خلال عدد السنة (2014) ثم انخفضت خلال السنتين الأخيرتين تبلغ 8224 مليون دولار خلال السنة الأخيرة 2016 أي بنسبة 17.60% من إجمالي الواردات لهذه السنة.

6- بالنسبة للمواد الأولية فقد سجلنا خلال الأربع سنوات الأولى ارتفاع مستمر إلى أن بلغت قيمتها 1378 مليون دولار خلال سنة 2008، لتتخف خلال سنة 2009 إلى ما قيمته 1201 مليون دولار. أما أكبر قيمة لها فقد سجلت خلال سنة 2014 حيث بلغت 1884 مليون دولار، أي بنسبة 18.86% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة، أما خلال سنة 2016 فقد بلغت قيمة الواردات من المواد الأولية ما قيمته 1559 مليون دولار، أي بنسبة 3.33% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

7- بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فقد سجلنا أضعف القيم طوال فترة الدراسة حيث بلغت خلال سنة 2005 ما قيمته 160 مليون دولار، ثم انخفضت خلال سنة 2006 إلى ما قيمته 96 مليون دولار، أما أضعف قيمة فقد سجلت خلال سنة 2008 أين بلغت 86 مليون دولار، أي بنسبة 0.13% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة، ثم بدأت في الارتفاع لتصل أكبر قيمة لها خلال سنة 2014 ب 657 مليون دولار أي بنسبة 1.12% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة أما في السنة الأخيرة فقد سجلنا ما قيمته 501 مليون دولار أي بنسبة 1.07% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لأهم المبادلات التجارية للجزائر (2005-2016)

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة الدراسة، والذي من خلاله يتم التعرف على أهم المناطق التي تشكل سوق لامتصاص الصادرات الجزائرية أو التي تشكل الجزائر سوق لها.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2005-2016)

من السائد أن السوق الأوروبية تمثل أهم المناطق التي تشكل سوق مهما لامتصاص الصادرات الجزائرية نحو مختلف دول العالم أو التكتلات الاقتصادية الدولية، قسمت هذه الأخيرة إلى ثمانية مجموعات ضمت (الإتحاد الأوروبي، دول خارج الإتحاد الأوروبي، دول أروبية أخرى، أمريكا الجنوبية، آسيا، الدول العربية، دول المغرب العربي، دول إفريقيا)، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2005-2016)

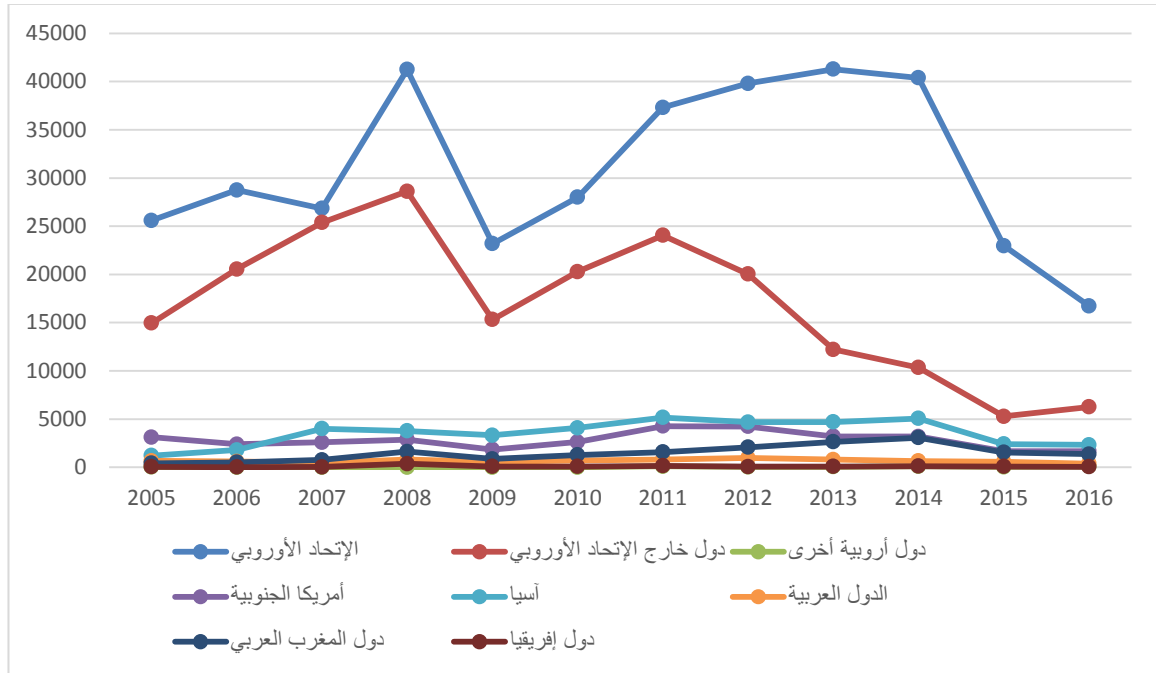
الوحدة: مليون دولار

السنة	الإتحاد الأوروبي	دول خارج الإتحاد الأوروبي	دول أروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2005	25593	14963	15	3124	1218	661	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4001	479	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146	73489
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91	64977
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110	62886
2015	22976	5288	37	1683	2409	572	1550	82	34668
2016	16739	6251	80	1678	2331	385	1368	51	28883

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك.

ويمكن إبراز ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2005-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

الجدول رقم (03-06): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية بالنسب المئوية:

السنة	الإتحاد الأوروبي	دول خارج الإتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2005	55.63	32.52	0.03	6.79	2.64	1.43	0.90	0.10	100
2006	52.64	37.62	0.01	4.39	3.28	1.08	0.94	0.02	100
2007	44.60	42.19	0.01	4.31	6.65	0.79	1.26	0.06	100
2008	52.01	36.08	0.01	3.62	4.74	1.00	2.05	0.46	100
2009	51.30	33.91	0.01	4.07	7.34	1.24	1.89	0.20	100
2010	49.09	35.54	0.01	4.59	7.15	1.21	2.24	0.13	100
2011	50.76	32.73	0.13	5.81	7.03	1.10	2.15	0.19	100
2012	55.37	27.86	0.05	5.88	6.51	1.33	2.88	0.08	100
2013	63.52	18.79	0.08	4.94	7.22	1.22	4.06	0.14	100
2014	64.20	16.44	0.15	5.06	8.04	1.03	4.87	0.17	100

100	0.23	4.47	1.64	6.94	4.85	0.10	15.25	66.27	2015
100	0.17	4.37	1.33	8.07	5.80	0.27	21.64	57.95	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

يتضح من خلال الجدولين والمنحنى أعلاه أن:

1- **دول الإتحاد الأوروبي:** تعد دول الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر حيث أن أكثر من 50% من صادرات الجزائر توجه نحو سوق دول الإتحاد الأوروبي ونلاحظ أن هذه النسبة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2005 وهذا نتيجة دخول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 وهذا ما شجع زيادة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي بقيمة 25593 مليون دولار واستمرت قيمة الصادرات نحو دول الإتحاد الأوروبي في الارتفاع حتى سنة 2008 بقيمة 41246 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفضت بشكل كبير لتصل إلى 23186 مليون دولار أمريكي بسبب الأزمة المالية العالمية، ويعد هذا الانخفاض ارتفعت من خلال السنوات 2010-2014 بقيمة 28009 إلى 40378 مليون دولار أمريكي، وفي السنتين الأخيرتين انخفضت الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي بشكل كبير حتى بلغت سنة 2015 ما قيمته 22976 مليون دولار وخاصة سنة 2016 حيث بلغت قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي 16739 مليون دولار أمريكي نتيجة انخفاض أسعار البترول.

2- **دول خارج الإتحاد الأوروبي:** تأتي دول خارج الإتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية من حيث أهم الشركاء التجاريين الذين يتعامل معهم الجزائر، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول في السنوات الأخيرة سعيا منها لتتوسع شركائها التجاريين إلى 2008 شاهدنا ارتفاع من 14963 مليون دولار إلى 28614 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2009 انخفضت ل 15963 مليون دولار نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وارتفعت بعد ذلك الصادرات الموجهة لدول خارج الإتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخرى لتصل إلى 6251 مليون دولار أمريكي.

3- **دول آسيا:** تعتبر دول آسيا من أهم الزبائن حيث تحتل المرتبة الثالثة بنسب تتراوح ما بين 8% و 2% من إجمالي الصادرات حيث شهدت ارتفاعا من السنة 2005 ب 1218 مليون دولار كأقل قيمة لترتفع تدريجيا وقيم مقارنة حتى سنة 2014 أين قدرت الصادرات الموجهة لدول آسيا ب 5060 مليون دولار أمريكي كأعلى قيمة، لتتخفف بعد ذلك في السنتين الأخيرتين لتصبح بقيمة 2409 و 2331 مليون دولار.

4- **دول أمريكا الجنوبية:** تحتل دول أمريكا الجنوبية المرتبة الرابعة من حيث أهم الزبائن بالنسبة لتتراوح ما بين 3% و 6% من إجمالي الصادرات حيث بلغت نسبة الصادرات الموجهة لها سنة 2005 ب 3124

مليون دولار أمريكي لتتخفض بعد ذلك تدريجيا حتى سنة 2009 حيث بلغت 1841 مليون دولار أمريكي، لترتفع بعد ذلك خلال السنوات 2010-2011-2012 لتصل إلى 42228 مليون دولار وفي السنوات الأخيرة انخفضت هذه الصادرات بشكل ملحوظ خاصة سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى 1683 و 1678 مليون دولار أمريكي على التوالي.

5- دول المغرب العربي: تحتل دول المغرب العربي المرتبة الخامسة من حيث أهم زبائن الجزائر بنسب تتراوح ما بين 0.90% و 4.73% من إجمالي الصادرات حيث ارتفعت هذه الصادرات بقيمة 418 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 1626 مليون دولار سنة 2008، لتعاود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2009 بقيمة 857 مليون دولار أمريكي، وفي السنوات 2010 إلى 2014 ارتفعت ارتفاع تدريجي بقيمة 1281 مليون دولار سنة 2010 إلى 3065 مليون دولار، لكن في السنتين الأخيرتين انخفضت هذه القيمة بشكل حاد لتصل إلى 1550 و 1368 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط.

6- الدول العربية: تحتل الدول العربية المرتبة السادسة في توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية بنسب ضئيلة تتراوح ما بين 0.79% إلى 1.79% من إجمالي الصادرات، وقيم متقاربة حيث قدرت قيمة هذه الصادرات سنة 2005 ب 661 مليون دولار أمريكي ثم انخفضت في السنوات 2006-2007 لتصل إلى 479 مليون دولار، لترتفع بعد ذلك في السنة 2008 بقيمة 797 مليون دولار وفي السنة 2009 انخفضت هذه الصادرات لتصل إلى 564 مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، وخلال السنوات 2010-2012 لاحظنا أن الصادرات الموجهة للدول العربية ارتفعت بقيمة 694 إلى 958 مليون دولار لتشهد السنوات الأخيرة من الدراسة انخفاض خاصة خلال السنة 2016 بقيمة 385 مليون دولار وهذا لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

7- دول أوروبية أخرى ودول إفريقيا: تحتل هذه الدول المرتبة الأخيرة من حيث توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية بنسب ضئيلة جدا ما بين 0.1% و 0.46% من إجمالي الصادرات وقيم منخفضة جدا قدر أعلاه ب 365 مليون دولار وأدناه ب 7 مليون دولار أمريكي.

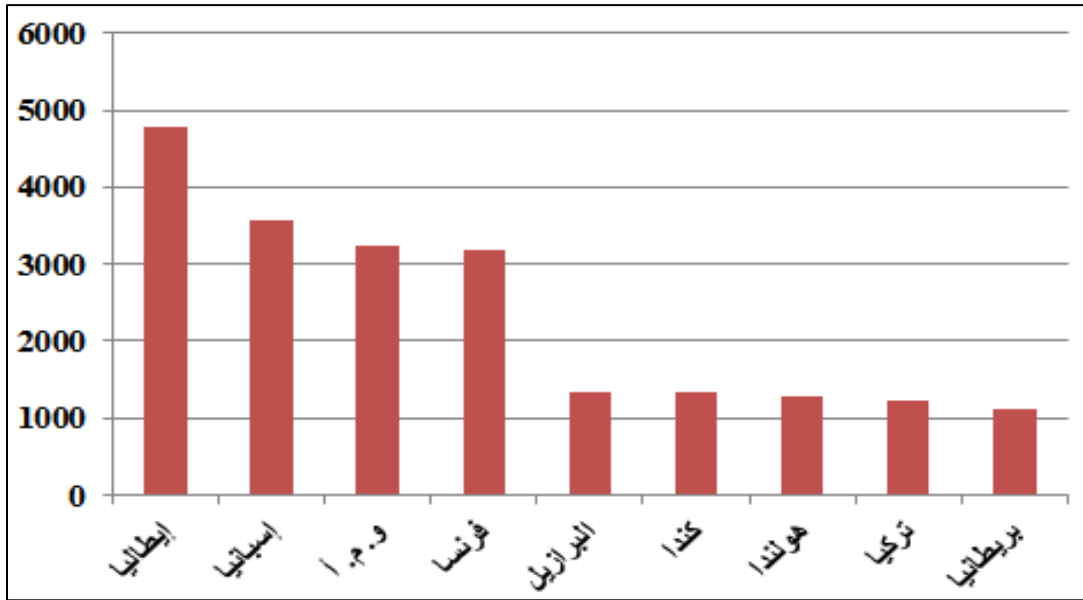
الجدول رقم (03-07): أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2016.

الدول	القيمة	النسبة
إيطاليا	4779	16.55%
إسبانيا	3562	12.33%
و.م.أ	3227	11.17%

فرنسا	3192	11.05%
البرازيل	1339	4.64%
كندا	1327	4.59%
هولندا	1282	4.44%
تركيا	1232	4.27%
بريطانيا	1129	3.91%

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك.

الشكل رقم (03-04): أهم زبائن الجزائر في سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-07)

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2005-2016)

سنتابع تطور الأسواق المختلفة، أو بالأحرى أفضل الموردين بالنسبة للجزائر من خلال تتبع نمط التوزيع

الجغرافي حسب مختلف المجموعات الاقتصادية و ذلك حسب الجدول التالي:

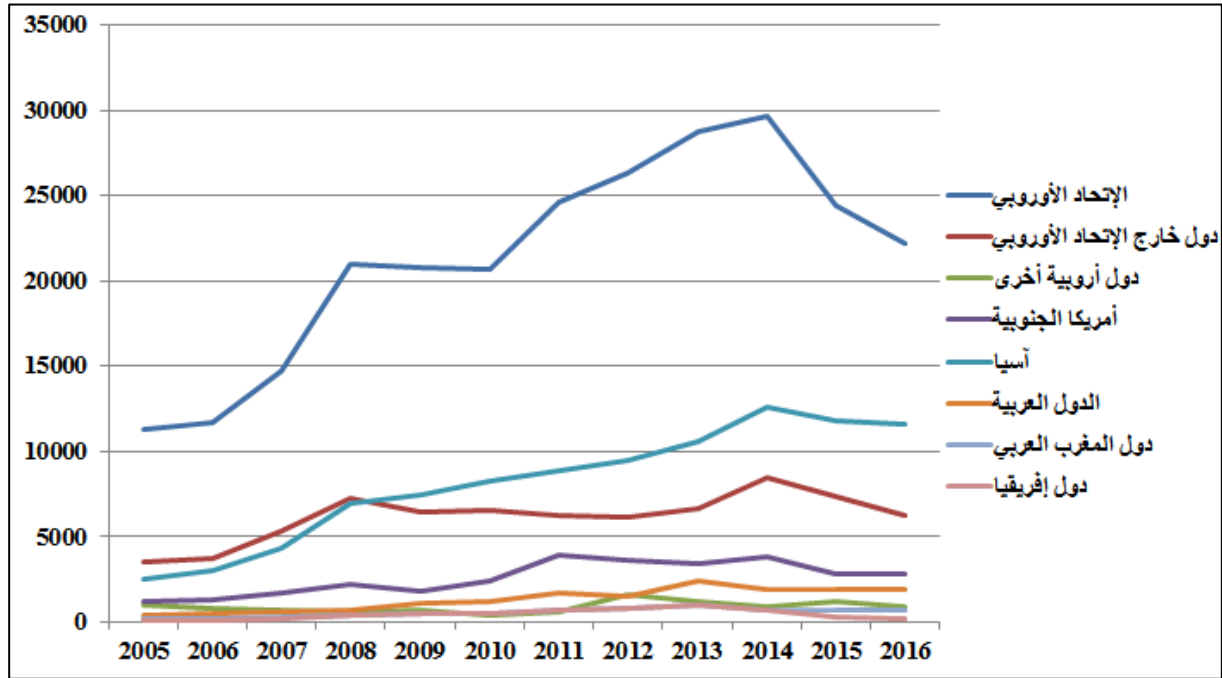
الجدول رقم (03-08): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2005-2016).

الوحدة: مليون دولار

السنة	الإتحاد الأوروبي	دول خارج الإتحاد الأوروبي	دول أروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2005	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148	21456
2007	14727	5363	715	1672	4318	621	284	231	27631
2008	20985	7245	659	2179	6916	705	395	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	7474	1089	478	478	39294
2010	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	544	40473
2011	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	691	47247
2012	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	807	50376
2013	28724	6695	1213	3466	10623	2414	1029	1029	55028
2014	29684	8436	886	3815	12616	1962	738	738	58518
2015	24425	7353	1220	2818	11830	1912	674	350	50582
2016	22178	6295	909	2858	11618	1934	697	238	46727

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك

الشكل رقم (03-05): التوزيع الجغرافي للواردات (2005-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03-08)

الجدول رقم (03-09): الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية بالنسب المئوية:

السنة	الإتحاد الأوروبي	دول خارج الإتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2005	55.28	17.22	5.19	6.13	12.31	1.90	1.06	0.72	100
2006	54.66	17.42	3.62	5.97	14.23	2.29	1.09	0.68	100
2007	53.29	19.40	2.58	6.05	15.62	2.24	1.02	0.83	100
2008	53.15	18.35	1.67	5.51	17.51	1.79	1.00	1.00	100
2009	52.86	16.37	1.85	4.74	19.02	2.77	1.21	1.21	100
2010	51.15	16.10	0.95	5.88	20.45	3.11	1.34	1.34	100
2011	52.10	13.16	1.22	8.32	18.78	3.72	1.46	1.46	100
2012	52.27	12.22	3.27	3.97	18.93	3.08	1.60	1.60	100
2013	52.19	12.16	2.20	6.29	19.30	4.38	1.86	1.86	100
2014	50.72	14.41	1.51	6.51	21.55	3.35	1.26	1.26	100
2015	48.28	14.53	2.41	5.57	23.38	3.78	1.33	0.69	100
2016	47.46	13.47	1.94	6.11	24.86	4.13	1.49	0.50	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03-08)

يتضح من خلال الجدولين و المنحنى أعلاه ما يلي:

1- أن منطقة الإتحاد الأوروبي هي أهم ممول للواردات الجزائرية، حيث تشكل أكثر من 50% من واردات الجزائر، حيث سجلنا في السنة الأولى ما قيمته 11255 مليون دولار، أي بنسبة 55.28% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة واستمرت في الارتفاع إلى سجلنا أكبر قيمة لها سنة 2014 ب 29684 مليون دولار أما في السنتين الأخيرتين 2015-2016 فقد سجلنا ما قيمته 24425 مليون دولار و 22178 مليون دولار على التوالي.

2- تأتي دول آسيا في المرتبة الثانية حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة الواردات إلى غاية 2014 حيث سجلنا أكبر قيمة ب 12616 مليون دولار خلال هذه السنة، أي بنسبة 21.55% من إجمالي الواردات لسنة 2014 أما في السنتين الأخيرتين فسجلنا انخفاض طفيف بلغ سنة 2016 إلى 11618 مليون دولار.

3- وتأتي دول خارج الإتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة كمهد للموارد الجزائرية، حيث سجلنا ارتفاع ملحوظ خلال الأربع السنوات الأولى أين بلغ سنة 2008 7245 مليون دولار، أي بنسبة 18.35% من إجمالي الواردات لسنة 2008 أما خلال الفترة الممتدة من 2009-2013 فقد سجلنا استقرار نسبي في قيمة الواردات لم يتعدى 6695 مليون دولار وسجلنا أكبر قيمة للواردات من دول خارج الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2014 بلغت ما قيمته 8436 مليون دولار أما في السنتين الآخرتين فسجلنا انخفاض بلغ سنة 2016 ما قيمته 6295 مليون دولار.

4- تحتل دول أمريكا الجنوبية المرتبة الرابعة، أين سجلنا أعلى قيمة لها خلال سنة 2011 أين بلغت 3931 مليون دولار، أي بنسبة 8.32% من مجموع الواردات لهذه السنة، أما خلال السنتين الأخيرتين 2015-2016 فقد سجلنا ما قيمته 2818 مليون دولار و 2858 مليون دولار على التوالي.

5- بالنسبة للدول العربية والدول الأوروبية الأخرى فقد سجلنا نسب متقاربة أين بلغت أكبر قيمة في الدول العربية أين بلغت ما قيمته 2414 مليون دولار سنة 2013.

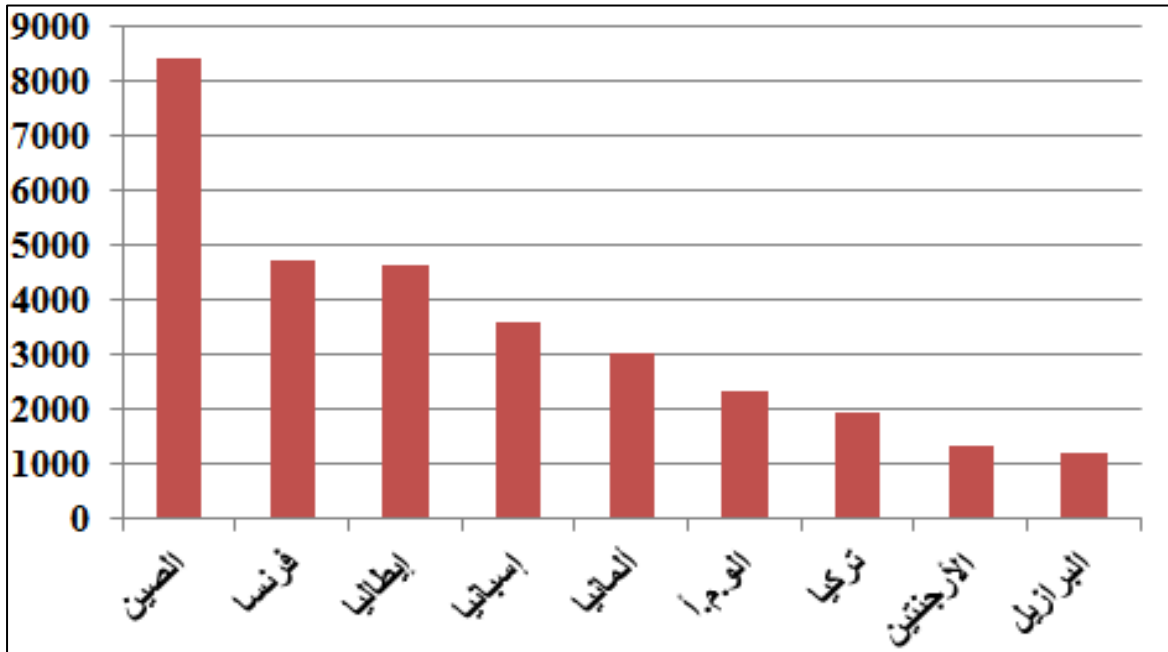
6- وتأتي دول المغرب العربي ودول إفريقيا في المرتبة الأخيرة تدهور للواردات الجزائرية، أين سجلنا أكبر قيمة خلال سنة 2013 وبلغت 1029 مليون دولار أي بنسبة 1.86% من إجمالي الواردات لهذه السنة. مما سبق يتبين أن الإتحاد الأوروبي هو أهم تزايد تجاري للجزائر، سواء من الصادرات التي بلغت سنة 2016 ما قيمته 16739 مليون دولار، أي بنسبة 57.95% من إجمالي الصادرات لهذه السنة، أو الواردات التي بلغت سنة 2016 ما قيمته 22178 مليون دولار، أي بنسبة 47.46% من إجمالي الواردات لهذه السنة.

الجدول رقم (03-10): أهم الدول الممونة للجزائر خلال سنة 2016.

النسبة	القيمة	البلد
17.97	8396	الصين
10.15	4744	فرنسا
9.93	4642	إيطاليا
7.69	3595	إسبانيا
6.44	3009	ألمانيا
5.01	2342	الو.م.أ
4.14	1933	تركيا
2.86	1335	الأرجنتين
2.59	1209	البرازيل

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك

الشكل رقم (03-06): أهم الدول الممونة للجزائر في سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-10)

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو وتأثيره عن

الاحتياطات.

يعتبر سعر الصرف أداة ربط الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات الدولية، لذلك فإن التعبير الذي تعرفه أسعار الصرف من شأنها أن تنعكس عن المؤشرات الاقتصادية للدول ذات العلاقة، خاصة تلك التي تستعمل عملات خارجية في معاملاتها الخارجية، ومن ثم فإن التقلبات التي تعرفها أسواق الصرف الدولية من شأنها أن تؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وسنحاول فيما يلي معرفة تأثير تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الاحتياطات.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو

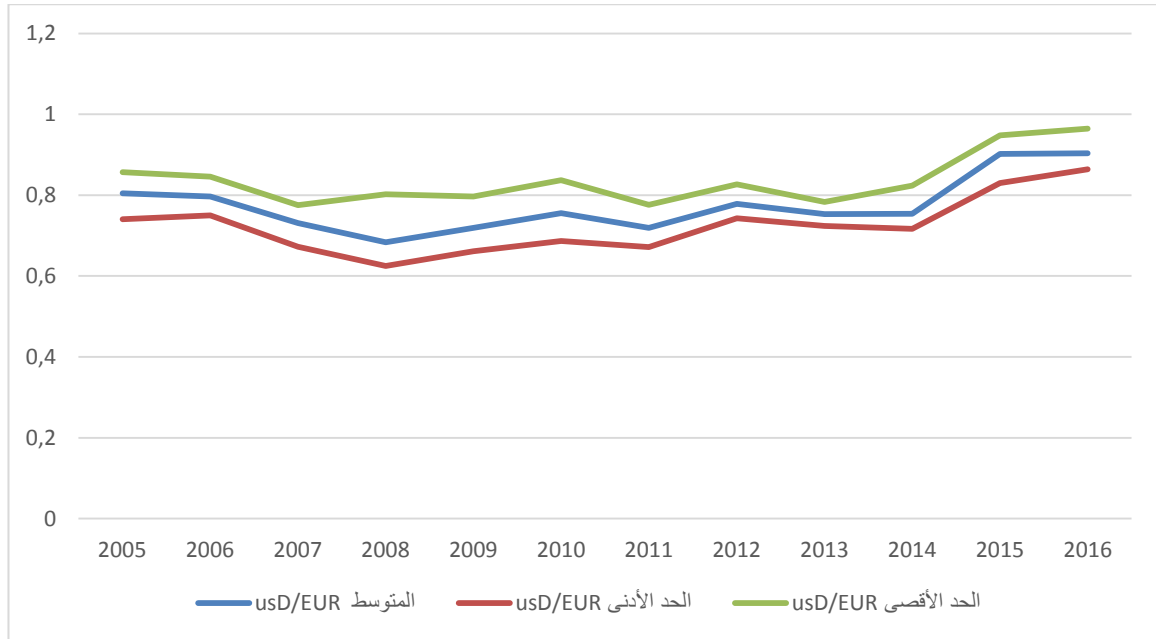
يمثل الجدول التالي تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو خلال الفترة (2005-2016)

جدول رقم (03-11): تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو (2005-2016).

السنة	المتوسط USD/EUR	الحد الأدنى USD/EUR	الحد الأقصى USD/EUR
2005	0.8050	0.7403	0.8571
2006	0.7971	0.7501	0.8455
2007	0.7307	0.6723	0.7756
2008	0.6834	0.6253	0.8025
2009	0.7189	0.6613	0.7964
2010	0.7558	0.6866	0.8373
2011	0.7192	0.6719	0.7758
2012	0.7788	0.7432	0.8271
2013	0.7532	0.7239	0.7832
2014	0.7539	0.7166	0.8236
2015	0.9018	0.8303	0.9476
2016	0.9038	0.8643	0.9648

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر.

الشكل رقم (03-07): تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو (2005-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-11)

انطلاقاً من الجدول أعلاه يمكن تقسيم تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو خلال هذه الفترة إلى

ثلاث مراحل أساسية:

➤ تمتد المرحلة الأولى من 2005 إلى 2008 حيث شهد سعر الصرف الدولار الأمريكي انخفاضاً ملحوظاً بالنسبة للأورو حيث انتقل من 0.8050 دولار لكل أورو سنة 2005، إلى أن وصل إلى أدنى حد له في سنة 2008 أين سجل قيمة 0.6834 دولار لكل أورو.

➤ المرحلة الثانية تمتد من 2009 إلى 2014 حيث شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً تدريجياً للدولار أمام الأورو أين سجلنا أكبر ارتفاع في هذه المرحلة خلال سنة 2012 والتي بلغت 0.7788 دولار لكل أورو وهذا نتيجة بداية التعافي التدريجي للاقتصاد الأمريكي من آثار الأزمة المالية 2008.

➤ المرحلة الثالثة 2015-2016: شهدت هذه المرحلة ارتفاع كبير للدولار أمام الأورو أين سجل قيمة 0.9038 دولار لكل أورو خلال سنة 2016 وهذا نتيجة أزمة الديون السيادية في دول الإتحاد الأوروبي ما أثر سلباً على قيمة الأورو إلى أن سعر صرف الدولار يبقى منخفضاً مقارنة بالأورو.

المطلب الثاني: تأثير تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الاحتياطات.

يمثل الجدول التالي تأثير تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الاحتياطات خلال الفترة

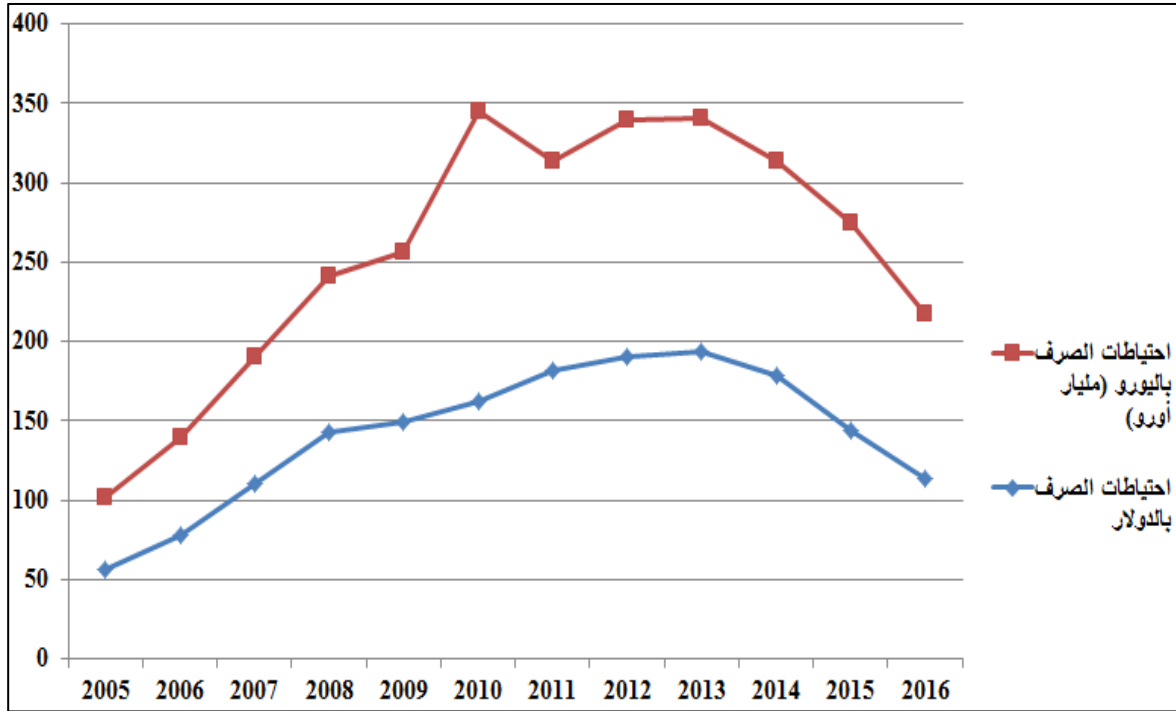
(2005-2016).

الجدول رقم (03-12): تأثير تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الاحتياطات (2005-2016).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
احتياطات الصرف بالدولار (مليار دولار)	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91	162.22
سعر صرف الدولار على اليورو	0.8050	0.7971	0.7370	0.6834	0.7189	0.7558
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطات الصرف بالبيورو (مليار أورو)	45.23	62.002	80.51	97.80	107.06	182.61
احتياطات الصرف بالدولار (مليار دولار)	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13
سعر صرف الدولار على اليورو	0.7192	0.7788	0.7532	0.7539	0.9018	0.9038
احتياطات الصرف بالبيورو (مليار أورو)	131.05	148.49	146.13	134.90	129.99	103.16

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

الشكل رقم (03-08): تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو و أثره على الاحتياطات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-12)

من خلال الجدول السابق نلاحظ استمرار انخفاض قيمة الاحتياطات بالدولار عند تحويلها للأورو ففي سنة 2005 كانت قيمة الاحتياطات بالدولار 56.18 مليار دولار عند تحويلها للأورو فقد قدرت قيمتها ب 45.23 مليار أورو حيث كان سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو 0.8050 وهذا ما نلاحظه أيضا في السنة 2006 حيث كانت قيمة الاحتياطات بالدولار 77.78 مليار دولار وعند تحويلها للأورو تتخفف لتصبح 62.002 مليار أورو بسعر صرف 0.7971، ويستمر انخفاض قيمة الاحتياطات بنفس وتيرة تراجع سعر الصرف الدولار بالنسبة للأورو أي أنه مع استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل تدهور وتآكل القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، حيث تطرقنا إلى خصائص التجارة الجزائرية والتي تبين أنها تتميز بالتركيز السلعي بالنسبة للصادرات، إذ يعتمد قطاع الصادرات بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، أما الواردات فتتميز بتركيزها المكاني، إذ أن أكثر من ثلثي واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي، وذلك راجع إلى أن معظم الدول الصناعية متمركزة بها ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاث أسباب والمتمثلة في أنها تضم أهم الدول الصناعية الكبرى، والموقع الجغرافي القريب، وأخيراً ارتباط الجزائر تاريخياً بالقارة الأوروبية.

في الأخير ورغم الإصلاحات التي مست سعر الصرف إلا أن ذلك لم يكن له الأثر على التجارة الخارجية، حيث أنها تتأثر أساساً بتغيرات سعر المحروقات.

الخاتمة

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، ولعل من أهم هذه القطاعات قطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب ومن جانب آخر أن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني.

في إطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي وأغلب واردات الجزائر من منطقة الأورو مما جعل الجزائر تواجه الفرق بين العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو.

في هذا الإطار ونظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية هل تؤثر تذبذبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر؟ وما هو مدى هذا التأثير؟ في ظل الخاصية التي تميز قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي و التي تسعر بالدوار الأمريكي.

❖ اختبار الفرضيات

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبارات فكانت الإجابة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** إن سعر الصرف هو عدد من الوحدات النقدية الوطنية المراد مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، و هو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن تقلبات أسعار الصرف ناتجة عن التفاوت في الطلب على العمولات الأخرى والمعروضة منها، فقد ثبتت صحة هذه الفرضية جزئيا فقط لأن هناك عوامل أخرى تؤثر و لكن بشكل غير مباشر في أسعار الصرف مثل:
 - ظروف السوق.
 - خبرة المتعاملين و أوضاعهم.
 - الكميات التعامل بها ودرجة السيولة.
 - مدى الحاجة للعملة المطلوبة و مدى التنوع في العمليات.

- **الفرضية الثالثة:** ترتبط التجارة الخارجية للجزائر بصادراتها و وارداتها بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية أكثر من ارتباطها بسر صرف الدينار.

من خلال تحليل الصادرات الجزائرية للفترة (2005 - 2016) وجدنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل شبه كامل على تصدير المحروقات، هذه الصادرات بالعملة الصعبة تستخدمها الجزائر في تمويل وارداتها من دون وجود بديل آخر و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:** تدهور سعر صرف الدولار أمام الأورو يؤثر سلبا على إيرادات الصادرات الجزائرية وبالتالي على التجارة الخارجية.

تم تأكيد هذه الفرضية، نتيجة لتراجع سعر صرف الدولار أمام الأورو و تراجع قيمة الإيرادات يدفع الدولة إلى انتهاج سياسة مضادة للتحرير التجاري لان الإيرادات غير قادرة على تغطية فاتورة الواردات.

❖ النتائج

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا ما يلي:

خاتمة

- يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي و أداة ربط بين الاقتصاد الوطني و العالم الخارجي.
- تعتبر سياسة سعر الصرف من بين السياسات الاقتصادية التي تحظى بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي لأن بنجاحها يتم حماية الاقتصاد من الأزمات الخطيرة.
- من أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي هو تسهيل التبادل بين العملة المحلية و العملات الأجنبية، حيث يسمح بتحويل القدرة الشرائية في الدول.
- يمكن القول أن الارتفاع المحقق في الصادرات الجزائرية مرتبط بإيرادات قطاع المحروقات فأي تغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية له تأثير مباشر على الميزان التجاري و بالتالي على الاقتصاد الوطني.
- تتميز الصادرات الجزائرية بالتركيز الجغرافي لدول الإتحاد الأوروبي نتيجة التبعية الاقتصادية، و يعود ذلك لعدة أسباب تاريخية، جغرافية و اقتصادية.
- الواردات الجزائرية تتأثر بسعر صرف الدولار الأمريكي و ذلك راجع لأن الجزائر تستورد باليورو و تصدر بالدولار، فبمجرد انخفاض الدولار مقارنة بالأورو تضع الجزائر الفرق الناتج عن هذا الانخفاض.

❖ التوصيات

- بناء على النتائج السابقة نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في:
- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف و جعله كأداة لضبط التجارة الخارجية.
- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات و التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي بالدرجة الأولى و محاولة كبح الواردات.
- تطوير سوق الصرف الأجنبي في الجزائر من خلال تحسين خدمات الصرف و التحويل و زيادة مكاتب الصرف من أجل توفير الحجم الكافي من السيولة.
- تشجيع الاستثمارات و الشراكة الإنتاجية و إعادة توجيه الاستثمارات في مجال التجارة الخارجية للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف.
- تنويع الاحتياطات من الصرف الأجنبي و عدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار.
- البحث عن أسواق استيراد خارج منطقة الأورو.

❖ آفاق الدراسة

رغم أننا سعينا للإلمام بأهم جوانب الموضوع إلا أنه كأي عمل أكاديمي يوجد هناك قصور في عملنا، كما أن هناك جوانب لم نتطرق لها و لكن الأكد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع لذلك نقترح بعض منها:

- أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.
- دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات.
- سياسة سعر الصرف و آثارها على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

• الكتب:

1. إسماعيل إبراهيم الطارد، إدارة العمليات الأجنبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2003.
3. بلطرون بن علي، محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الفلدونية، مصر، 2008.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
5. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
6. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2000.
7. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر، الأردن، 2004.
8. حسام علي داوود وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
9. دومينيك سالفادور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي الصدر وعبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
10. رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.
11. رمزي زكي، ظاهرة التداول في الاقتصاد العالمي وأثره على الاختلال في ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
12. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1998.
13. سامي عفيفي حاتم، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001.
14. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، ط5، الدار اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
15. سمير فخري نعيمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
16. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطاقة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008.

17. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
18. عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، لبنان، 2008.
19. عبد الحسن جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات-دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
20. عبد الحسين خليل، عبد الحسن العالي، سعر الصرف وإدارته، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
21. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2002.
22. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجد داوي للنشر، عمان 1999.
23. غازي عبد الرزاق، النقاش في التمويل الدولي والعمليات المصرفية، ط2، دار وائل، بغداد، 2001.
24. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
25. كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الجزائر، 2001.
26. لعلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة جينا، المصرية، لبنان، 2010.
27. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
28. محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، دار النهضة، مصر، 2005.
29. محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المقبل اللبناني، بيروت، 2010.
30. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والتوزيع، الاسكندرية، 1990.
31. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
32. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
33. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
34. نوري موسى تسقري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
35. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2005.

36. ياسر المومن وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

37. يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الخارجية، دار هومة، الجزائر، 2010.

• الرسائل الجامعية

1. سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014-2015).

2. عبد المومن قواوسي، أثر سياسات التجارة الخارجية عن التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، (2011-2012)

• المجالات:

1. علي لزعر، آيت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012

2. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006.

❖ مراجع باللغة الفرنسية

1. Cregorymankiw, **macroéconomie**, 3^e édition Becke, universités, biologique, 2003.

2. P B Clark, N Tamirisa et Shan j Wei, **volatilité des taux de change et flux commerciaux**, nouveaux éléments d'appréciation, FMI 2004.

3. D Belingers et S Gutierrez, **impact de la variabilité des taux de change sur le commerce international**, un survol critique de la littérature, revue d'analyse économique vol 66 n° 1 mars 1990.

4. Agathécoté, **les effets de la variabilité des taux de change sur le commerce internationale**. Une analyse pour le canada, revue d'analyse économique vol 62 n° 4 mars 1986 .

5. Groupe du travail du commerce et de la dette et des finance, **la relation entre les taux de change et le commerce international** : examen de la littérature économique, WT/WGTDF/W/57 ? 27 SEPTEMBRE 2011.

الملاحق

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الملحق رقم 01: التركيبة السلعية للصادرات (2005-2016).

المجموع	الصادرات خارج المحروقات						الطاقة	السنوات
	سلع إستهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية	مواد غذائية		
46495	14	36	0	656	134	67	45588	2005
54792	43	44	1	828	195	73	53608	2006
60917	34	44	1	988	153	92	59605	2007
79146	34	69		1390	340	121	77192	2008
45460	49	25	-	692	170	113	44411	2009
57762	33	27	-	1089	165	305	56143	2010
73746	16	36	-	1495	162	375	71662	2011
72619	18	30	-	1519	167	314	70571	2012
65823	18	25	-	1608	108	402	63662	2013
61172	10	15	2	2350	110	323	58362	2014
35138	11	17	-	1685	105	239	33081	2015
29668	18	53	-	1299	84	327	27887	2016

الملحق رقم 02: التركيبة السلعية للواردات (2005-2016).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3170	20357
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	27439
2008	595	4796	1378	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	1176	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
2013	4382	9580	1841	11310	508	16194	11210	55025
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287	58330
2015	2247	8946	1489	11482	638	16369	8243	49414
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	46727

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الملحق رقم 03: التوزيع الجغرافي للصادرات (2005-2016).

السنة	الإتحاد الأوروبي	دول خارج الإتحاد الأوروبي	دول أروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2005	25593	14963	15	3124	1218	661	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4001	479	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146	73489
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91	64977
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110	62886
2015	22976	5288	37	1683	2409	572	1550	82	34668
2016	16739	6251	80	1678	2331	385	1368	51	28883

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الملحق رقم 04: التوزيع الجغرافي للواردات (2005-2016).

السنة	الإتحاد الأوروبي	دول خارج الإتحاد الأوروبي	دول أروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2005	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148	21456
2007	14727	5363	715	1672	4318	621	284	231	27631
2008	20985	7245	659	2179	6916	705	395	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	7474	1089	478	478	39294
2010	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	544	40473
2011	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	691	47247
2012	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	807	50376
2013	28724	6695	1213	3466	10623	2414	1029	1029	55028
2014	29684	8436	886	3815	12616	1962	738	738	58518
2015	24425	7353	1220	2818	11830	1912	674	350	50582
2016	22178	6295	909	2858	11618	1934	697	238	46727

الملحق رقم 05: تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو (2016-2005).

السنة	المتوسط USD/EUR	الحد الأدنى USD/EUR	الحد الأقصى USD/EUR
2005	0.8050	0.7403	0.8571
2006	0.7971	0.7501	0.8455
2007	0.7307	0.6723	0.7756
2008	0.6834	0.6253	0.8025
2009	0.7189	0.6613	0.7964
2010	0.7558	0.6866	0.8373
2011	0.7192	0.6719	0.7758
2012	0.7788	0.7432	0.8271
2013	0.7532	0.7239	0.7832
2014	0.7539	0.7166	0.8236
2015	0.9018	0.8303	0.9476
2016	0.9038	0.8643	0.9648

ANNEXE 6

TABLEAU 1: INVENTAIRE DES TRAVAUX EMPIRIQUES SUR LA RELATION ENTRE LES TAUX DE CHANGE ET LE COMMERCE (2006)

Étude	Période d'échantillon	Taux de change nominal ou réel utilisé	Pays et technique d'estimation utilisés	Résultat principal
Akhtar et Hilton (1984)	1974-1981T	Nominal	MCO	Effet négatif
Gotur (1985)	1974-1982T	Nominal	MCO	Effet faible ou nul
Bailey, Tavlas et Ulan (1986)	1973-1984T	Nominal	MCO	Non significatif, effets mitigés
Bailey, Tavlas et Ulan (1987)	1962-1985T	Nominal et réel	MCO	Effet faible ou nul
Bailey et Tavlas (1988)	1975-1986T	Nominal	MCO	Non significatif
Belenger <i>et al.</i> (1988)	1976-1987T	---	EVI	Significatif et négatif dans deux secteurs
Brada et Mendez (1988)	1973-1977A	Réel	Échantillon représentatif	Effet positif
De Grauwe et Verfaillie (1988)	1975-1985A	Réel	Échantillon représentatif	Croissance sensiblement plus forte du commerce à l'intérieur du SME qu'à l'extérieur
Koray et Lastrapes (1989)	1961-1985M	Réel	ARV	Faible relation négative
Mann (1989)	1977-1987T	Réel	MCO	Peu de résultats significatifs
Peree et Steinherr (1989)	1960-1985A	Nominal	MCO	Effet négatif
Caballero et Corbo (1989)	--	Réel	MCO et EVI	Effet significatif et négatif
Lastrapes et Koray (1990)	1975-1987T	Réel	ARV	Faible relation
Medhora (1990)	1976-1982A	Nominal	MCO	Effet non significatif et positif
Asseery et Peel (1991)	1972-1987T	Réel	MCO - MCE	Significatif et positif, sauf pour le Royaume-Uni

Étude	Période d'échantillon	Taux de change nominal ou réel utilisé	Pays et technique d'estimation utilisés	Résultat principal
Bini – Smaghi (1991)	1976-1984T	Nominal	MCO	Effet significatif et négatif
Feenstra et Kendall (1991)	1975-1988T	---	GARCH	Effet négatif
Akhtar et Hilton (1991)	1974-1981T	Nominal	MCO	Effet mitigé non significatif
Kumar et Dhawan	1974-1985T	Nominal et réel	MCO	Effet non significatif et négatif
Belenger <i>et al.</i> (1992)	1975-1987T	Nominal	EVI, EGVI	Effet significatif et négatif
Kumar (1992)	1962-1987A	Réel	Écart type	Résultats mitigés
Savvides (1992)	1973-1986A	Réel	Échantillon représentatif	Effet négatif
Gagnon (1993)	T	Réel	Analyse de simulation	Non significatif
Frankel et Wei (1993)	1980-1990A	Nominal et réel	MCO et EVI	Faible et négatif en 1980, positif en 1990
Kroner et Lastrapes (1993)	1973-1990M	Nominal	GARCH-M	Significatif, de signe et d'amplitude divers
Chowdhury (1993)	1973-1990T	Réel	ARV	Effet négatif significatif
Caporale et Dorodian (1994)	1974-1992M	Réel	Estimation conjointe	Effet négatif significatif
McKenzie et Brooks (1997)	1973-1992M	Nominal	MCO	Effet positif
McKenzie (1998)			GARCH	Effet généralement positif
Daly (1998)	1978-1992T	Réel		Résultats mitigés
Hook et Boon (2000)	1985-1997T	Nominal et réel	ARV	Effet négatif sur les exportations
Aristotelous (2001)	1989-1999A	Réel	Modèle de gravité	Pas d'effet sur les exportations
Doganlar (2002)	1980-1996T	Réel	Cointégration EG	Effet négatif sur les exportations
Vergil (2002)	1990-2000T	Réel	Écart type	Effet négatif sur les exportations
Das (2003)	1980-2001T	Nominal et réel	DFA, MCE, Cointégration	Effet négatif significatif sur les exportations

Étude	Période d'échantillon	Taux de change nominal ou réel utilisé	Pays et technique d'estimation utilisés	Résultat principal
Baak (2004)	1980-2002A	Réel	MCO	Effet négatif significatif sur les exportations
Tenreyro (2004)	1970-1997A	Nominal	Modèle de gravité	Non significatif et aucun effet sur le commerce
Clark, Tamirisa, et Wei (2004)	1975-2000A	Nominal et réel	Modèle de gravité	Effet négatif et significatif
Kasman et Kasman (2005)	1982-2001T	Réel	Cointégration, MCE	Effet positif significatif sur les exportations
Arize <i>et al.</i> (2005)	1973-	Réel	Co-intégration,	Effet négatif significatif
Hwang et Lee (2005)	1990-2000M	Réel	GARCH-M	Effet positif sur les importations et non significatif sur les exportations
Lee et Saucier (2005)	1986-2003T	Nominal	ARCH-GARCH	Effet négatif sur le commerce

Note: A = Annuel; T = Trimestriel; et M = Mensuel.

Source: Ozturk (2006).

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك من خلال معرفة انعكاسات تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة لأورو، مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز بكون أكثر من 95% من صادراته محروقات والمقومة بالدولار الأمريكي، وحوالي ثلثي وارداته مصدرها الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.

ومن خلال تحليل تأثير تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال الفترة (2005-2016) توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على الصادرات من المحروقات. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف-التجارة الخارجية-الصادرات-الواردات.

Résumé

Cette étude vise à comprendre l'impact de la volatilité des taux de change sur le commerce international et ce en analysant les implications de la variabilité de taux de change de dollar par rapport à l'euro tout en gardant à l'esprit les spécificités de l'économie nationale dont plus de 95 % d ses exportation sont issue des hydrocarbures et libellé en dollar et ¼ de ses importation proviennent de l' Union Européenne et facturées en euro et ceci lui coutera la différence des taux de changes lorsqu'ils évoluent dans des directions différentes.

En analysant l'impact de cette variation au cours de la période 2005 – 2016 on est arrivé à la conclusion que l'impact a été plausible du des caractéristiques de l'économie algérienne.

Mots clés : commerce internationale, volatilité des taux de change, risque de change, taux de change.